التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار للفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ (العراق أنموذجاً)

م.م. أحمد محمد عبدو [*] م. د. نجم الدين محي الدين الريكاني [**]

المستخلص:

يتناول هذا البحث طبيعة وأسباب التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه جيرانها وتحديداً العراق. هذا التغيير الذي كان السبب الأساسي فيه، العقبات الجديدة التي واجهت حركتها الخارجية والناتجة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من المتغيرات التي ظهرت في دول الجوار خلال العقد الماضي، ومنها العراق بطبيعة الحال. حيث تعد العلاقة بين تركيا والعراق واحدة من أكثر العلاقات حساسية في منطقة الشرق الأوسط، كما أن أقليم كوردستان العراق قد شكل واحداً من من العوامل المهمة التي ساهمت في رسم طبيعة تلك العلاقة بينهما. عليه، فالبحث يحاول الكشف عن مسارات التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه الحكومة المركزية في العراق وحكومة إقليم كوردستان للفترة: ٢٠٠٣-٢٠١٥. وقد أشار العديد من الباحثين والأكاديميين إلى الطبيعة المتغيرة والمتناقضة للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق في حقبة ما بعد عام ٢٠٠٣. السؤال الرئيسي في هذا البحث هو: لماذا لم يكن هناك موقف ثابت في السياسة الخارجية التركية تجاه الحكومة المركزية في بغداد وحكومة أقليم كوردستان في أربيل بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١٥؟ أما فرضية البحث فتقوم على أن الدول تتبنى التغيير في سياساتها الخارجية من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية بأقل الكلف ومزيد من الفوائد، وتركيا قد تبنت التغيير في سياستها الخارجية تجاه جيرانها أيضاً، وتحديداً

[*] كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة دهوك.

[**] كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة دهوك.

العراق، وبحثنا هذا سيحاول إختبار هذه الفرضية حول السياسة التركية تجاه العراق في المدة المحددة للبحث، إن كانت كذلك أو لا. كما أن البحث في تحليله النهائي يظهر بأن من أهم نتائج تحسين العلاقات بين تركيا وحكومة إقليم كوردستان سيكون في صالح السعي التركي نحو تعزيز نفوذها أمام النفوذ الأيراني في العراق وفي المنطقة ككل.

الكلمات الدالة: تركيا، التغيير، السياسة الخارجية، العراق؛ حكومة إقليم كوردستان.

١ – المقدمة:

واجهت السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط عدداً من العقبات التي تعتبر بمثابة نتائج مباشرة أو غير مباشرة للمتغيرات التي ظهرت في محيطها الأقليمي (دول الجوار) خلال العقد الماضي. بالمقابل وكمحاولة لمواجهة تلك العقبات أتبعت تركيا نهجاً جديداً في سياستها الخارجية مع جيرانها. ففي عام ٢٠٠٢، وصل حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان إلى السلطة في تركيا، وهذا كان له دور ملحوظ في تغيير السياسة الخارجية داخلياً، وكذلك فيما يتعلق بمحيطها الأقليمي وجوارها الجغرافي.

بعد ذلك بدأ مشروع تركيا للسياسة الخارجية الأستباقية ومحاولة تطبيق منهج "تصفير المشاكل مع الجيران" بالأنتشار على نطاق واسع في المنطقة [١]. وتعزز هذا النهج

[1] يشير هذا المنهج إلى سعي تركيا لأحلال السلام والأستقرار في المنطقة عبر التفرغ لمعالجة الملفات الشائكة والطارئة، وحل المشكلات والخلافات مع الجيران وبينهما أيضاً، ويستند إلى طروحات البروفيسور أحمد داود أوغلو (وزير خارجية تركيا ورئيس وزرائها سابقاً) الضليع بقضايا المنطقة والتي صاغها ضمن نظريته (العمق الأستراتيجي)، هذه النظرية التي تعني ببساطة أن الموقع الجيوبولوتيكي التي تتمتع بها تركيا وتأريخها يفرضان عليها العمل والتحرك في كل الإتجاهات للحفاظ على مصالحها وحماية أمنها، وبالأخص ضمن إطار جوارها الجغرافي، كما أنها أشارت ضمناً إلى ضرورة إبتعاد تركيا وعدم الإنغماس المكثف في القضايا الدولية التي دخلت فيها لعقود طويلة سابقاً، إذا ما أرادت دوراً إقليمياً أكبر في المنطقة. للمزيد حول هذه النظرية وهذا المنهج الجديد في السياسة الخارجية التركية، أنظر: =

الجديد في السياسة الخارجية التركية بعد أن رسخ حزب العدالة والتنمية سلطاته بالحكم في الفترة الثانية بعد عام ٢٠٠٧. فقد تم تسليط الضوء كثيراً على ما يسمى بالسياسة الخارجية التركية الجديدة كمشروع ناجح بشكل ملحوظ.

لكن هذا المشروع ووجه بكثير من الأنتقادات، بسبب الطبيعة المتناقضة لسياستها، خصوصاً في التعاطي مع الأزمة في سوريا والعراق، حيث أعتبر العديد من المراقبين أن السياسة الخارجية التركية سياسة غير مستقرة. كما لا بد لنا من التأكيد هنا إلى أن من بين العاومل الأساسية التي ساهمت في رسم وصياغة طبيعة العلاقة بين تركيا والعراق، هو أقليم كوردستان العراق. وهذا ما ستحاول هذه الدراسة أن يميط اللثام عنه عبر البحث في أسباب ومسارات التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه الحكومة المركزية في العراق وحكومة إقليم كوردستان للفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ –٢٠١٥.

١–١ أهمية البحث:

بحثنا هذا، يتناول التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وأقليم كوردستان وبفترات مختلفة. لذا فالأمر يستلزم منا التعرف على طبيعة وأشكال التغييرات في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بصورة متسلسلة خلال المدة التي حددها البحث. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من حيث محاولتها تشخيص وتحليل السلوك المتغير للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق ومعرفة أسبابها وتداعياتها على المنطقة، بما يساعد المعنيين وصناع القرار داخل العراق، وكذلك المهتمين بالشأن السياسي والعلاقات الدولية، على فهم الأسباب الدافعة لتلك السياسات المتغيرة (المتناقضة) والمتبدلة، ولكيفية التعامل مع هذه التغييرات وتجنب آثارها السلبية على بلدانهم ومجتمعاتهم.

=أوغلو، أحمد داود، العمق الأستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، (بيروت – الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون و مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠).

١-٢ أهداف البحث:

يكمن الهدف الأساسي لهذا البحث في محاولة الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥، وكذلك معرفة تداعيات هذا التحول وآثارها، ليس على العراق وحده وإنما على إقليم كوردستان كذلك، لكي يستفاد منها صانع القرار العراقي والمعنيين بهذا الشأن في الإقليم، ويساعدهم على وضع السياسات المناسبة لكيفية التعامل مع تلك التحولات وبما يجنبها آثارها السلبية حاضراً ومستقبلاً.

١-٣ إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث الرئيسة حول موضوعة التغيير واللاإستقرار في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق. فالتغيير هي سمة أساسية من سمات السياسات الخارجية للدول، حيث تسعى الدول دوماً لإحداث التأثير المطلوب في بيئتها الخارجية وتهيئتها من أجل تحقيق أهدافها، وبالتالي حماية مصالحها الوطنية، وبما متاح لها من سبل وإمكانيات، وتركيا كدولة إقليمية مؤثرة لاتخرج عن هذا الإطار. سيحاول البحث الكشف عن طبيعة هذه الإشكالية، من خلال الإجابة عن السؤال الجوهري التالي: لماذا لم يكن هناك إستقرار (موقف ثابت) في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥؟ كما سيجيب البحث عن أسئلة أخرى فرعية نابعة من السؤال الجوهري أعلاه، وهي:

١. ما هو شكل التغيير في السياسة الخارجية التركية من حيث المخرجات؟

٢. كيف تغيرت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق خلال هذه الفترة.. وبأي إتجاه؟

٣. ما هي الأسباب المباشرة وغير المباشرة وراء التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق؟ وماهي أبرز وأهم تداعياتها؟

١-٤ فرضية البحث:

تتجسد فرضية البحث الرئيسة بما يلي: من المعروف أن الدول عادة ما تتبنى التغيير في سياساتها الخارجية بين فترة وأخرى من أجل تحقيق أهدافها وضمان مصالحها الوطنية والحصول على مزيد من الفوائد بأقل الكلف والأثمان. وبحثنا هذا سيحاول إختبار هذه الفرضية، فيما يتعلق بالسياسة التركية تجاه العراق في الفترة الزمنية المحددة في البحث، وتبيان إن كان التغيير الذي شهدته السياسة الخارجية التركية تجاه العراق قد جائت لمصلحتها، في المحصلة النهائية، وكما خططت له، أو أنها كانت عكس ذلك.

وضمن هذا الإطار، فأن البحث قد أفترض أيضاً أن علاقات تركيا الأقتصادية مع إقليم كوردستان العراق، يعد متغيراً من متغيرات البحث في الكشف عن حركتها السياسية الخارجية تجاه العراق خصوصاً والمنطقة عموماً. عليه، سيحاول البحث تبيان مدى صحة هذه الفرضية من عدمها، ومن خلال مفردات بحثية (سيتم تبيان خطوطها العريضة أدناه) تم وضعها من أجل هذا الغرض.

١-٥ منهجية البحث:

تعد قضايا وظواهر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، قضايا وظواهر معقدة ومركبة وذات أبعاد متعددة ومتنوعة، وتتأثر وتؤثر بالبيئتين الداخلية والخارجية على حد سواء، وهذا يستلزم من الباحث في هذه القضايا اللجوء إلى أكثر من منهج ومقاربة لكي يتمكن من دراستها اوبحثها بأسلوب منهجي وعلمي وصولاً للغاية المتوخاة من بحثها وتحقيق فرضية البحث الرئيسة.

عليه، فقد ركز بحثنا هذا، وبصورة رئيسة، على منهجي التحليل، الكمي Quantitative Method والنوعي Qualitative Method، كما تم الإستعانة بالمنهج المقارن Comparative Method بأعتباره من مناهج البحث العلمي الحديثة المعتمدة في دراسات السياسة الدولية والخارجية والمفيدة في بحث قضية مثل التي نتناولها في بحثنا هذا. فضلاً عن المدخل التأريخي Historical Approach،

لتغطية بعض الجوانب التأريخية في البحث. وهذه المناهج تكتسب أهميتها من قدرتها على تفسير تأريخ العلاقات بين البلدين وفهم طبيعة التغيير وتفسيرها وتحليل الأسباب التي دفعت بتركيا إلى تغيير سياساتها تجاه العراق خلال المدة المحددة بالبحث، فضلاً عن تداعيات وآثار هذا التغيير على البلدين وكامل المنطقة على حد سواء.

١-٦ هيكلية البحث:

يتناول البحث في الجزء الأول منه الإطار النظري الذي يوضح فيه إعتماد البحث على مقاربة النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة كإطار للتحليل والتفسير فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية تجاه العراق خلال المدة المحددة في البحث، وكذلك خصص جزء منه لتبيان التطور التأريخي للعلاقات بين البلدين قبل عام ٢٠٠٣. والجزء الثاني تناول طبيعة ومسارات التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق. كما تناول الجزء الثالث من البحث أسباب وتقييم التغيير والاستمرارية في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط وخاصة العراق. فيما ركز الجزء الرابع والأخير من البحث على دور نفط إقليم كوردستان في التغيير في الأهداف الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق. أما الخاتمة، فقد ضمت أبرز الإستنتاجات والتوصيات التي جائت على شكل مقترحات.

٢. الإطار النظري والمدخل التأريخي للبحث:

من المعروف، بأن تحليل سلوك الدول على الصعيد الخارجي، وكذلك الأحداث الدولية، لم يعد مقتصراً الآن على مجرد إستقراء علاقاتها وتفاعلاتها مع الدول الأخرى من خلال قنوات الأتصال التقليدية وباعتماد مناهج وأدوات تقليدية، كما كان في السابق، والذي كان يقترب من دراسة التاريخ الحديث، بل يحتاج إلى نماذج تحليل و تفسير للتعميمات التي تتبناها مختلف نظريات العلاقات الدولية، والتي توظف على مستوى النظام الدولي ككل، لأنه لا يوجد منهج أو أسلوب محدد لتحليل مثل هذه التعميمات، وبالتالي تطبيقها على حالة محددة أو أكثر. كما أن هناك مشكلة أخرى

تتعلق بدقة الفهم لكيفية تحليل هذه التعميمات والحصول منها على نتائج مفيدة وموضوعية، تصب في محصلتها النهائي في خدمة البحث وأغراضه.

عليه، يستلزم بنا أن نتبنى النظرية المناسبة لإمكانية تحليل التغيير وأسبابه في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، وفي هذا الشأن نعتقد بأن النظرية "الواقعية الكلاسكية الجديدة" هي النظرية الأكثر قدرة على تفسير السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، وضمن إطار أبعادها الدولية والاقليمية والداخلية. ولمزيد من التحليل والتفسير الموضوعي حول مختلف جوانب موضوع البحث، كان لزاماً علينا أن الإشارة إلى الجذور التأريخية للعلاقات العراقية التركية قبل الفترة المحددة في البحث. وهذا ما سنوضحه في الفقرات التالية.

٢-١ الإطار النظري للبحث:

يعتمد هذا البحث على مقاربة نظرية "الواقعية الكلاسيكية الجديدة" كإطار رئيسي في التحليل لبحثنا هذا. وتجدر الإشارة إلى أنم صطلح "الواقعية الكلاسيكية الجديدة"، كان قد صاغه **Gideon Rose** في عام ١٩٩٨، عندما قام بتحديث وتنظيم بعض الأفكار المستمدة من الفكر الواقعي الكلاسيكي مضيفاً إليها أفكاراً جديدة تتضمن كلاً من المحددات الخارجية والداخلية لحركة الدول ونشاطها الخارجي. ومن هنا فأن أنصار**Rose** يجادلون بأن نطاق وغايات السياسة الخارجية لأية دولة يتأثران بشكل مباشر بالنظام الدولي وأنساقه وتوجهاته، وفي الوقت ذاته فأن سلوكها وحركتها تتأثر بالقدرات، المرتكزة على القوة المادية نسبياً، التي تمتلكها بصورة مباشرة وغير مباشرة، ومعقدة أحياناً، لأنه يجب أن تترجم الضغوط النظامية من خلال المتغيرات المتداخلة في تأثيرهاعلى الوحدة الدولية [١].

[٢] Rose, Gideon, "Neo-classical Realism And Theories Of Foreign Policy", *World Politics* , Vol 51, Issue 1, October (1998), p. 51.

فتأثير القوة النسبية على السياسة الخارجية هي الموضوع الأساسي للنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة [١]، والتي تركز على المتغير الدولي كعامل رئيسي في تحليل السياسة الخارجية للدولة، والمتجسدة أساساً بالضغوط النظامية النابعة من النظام الدولي والمؤثرة على سياسات وسلوكيات صانع القرار[٢]. كما يؤكد **K. Waltz**، الذي طور أفكار هذه النظرية وأنتج ما عرف (بالنظرية البنيوية) في المدرسة الواقعية الجديدة، على أن التغيير الحاصل في بنية النظام الدولي يؤثر هو الآخر على السلوك الخارجي للدول وعلى النتائج التي تتمخض عن التفاعلات فيما بينها [٣]. أما المتغير المحلي المتداخل مع المتغير الدولي في الواقعية الكلاسيكية الجديدة فيتجسد بالقدرة أو القوة النسبية التي تمتلكها كل دولة، والذي يؤثر هو الآخر بتوجهات ومواقف صانعي القرار على صعيد الحركة الخارجية [٤].

وفقاً لهذا الإطار النظري يمكننا دراسة وتحليل السياسة الخارجية التركية تجاه العراق للفترة ٢٠٠٣–٢٠١٥، مع التركيز على قدرات وأهداف تركيا وحركتها الخارجية كقوة إقليمية في مجمل الشرق الأوسط. وضمن هذا الإطار، يجب علينا أن نأخذ في الأعتبار أيضاً، أن تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا بعد عام ٢٠٠٢، يعد متغيراً أساسياً ومؤثراً على صعيد الشؤون الداخلية لتركيا، الأمر الذي شجع القيام

---

[٣] للإطلاع على الفرضيات والمبادئ الأساسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية أنظر:

Jackson, Robert; Georg Sorenson, Introduction to International Relations, (New York: Oxford University Press, 1999), pp. 68-70.

[٢] لتفصيل أكثر حول تأثير المتغير الدولي (النسق الدولي) على صنع السياسة الخارجية وصانع القرار أنظر:

جونسون، لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد أمين مفتي و محمد السيد سليم، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٨٩)، ص ٢٧٩ وما بعدها.

[٣] والتز ، كينيث، "الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة". المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد (٧)، العدد (١)، (شتاء ٢٠٠٣)، ص ٥٦.

[٦] **Firoozabadi, J. Dehghani, and Ashkezari, M. Zare, "Neo-classical Realism in International Relations", *Asian Social Science*, Vol. 12, No. 6, (2016), p. 96.**

ببعض التحولات على صعيد السياسة الخارجية التركية في النتيجة [١]. فهناك شبه إجماع أوإتفاق بين مختلف الباحثين المعنيين بالشأن التركي والمنطقة ككل، على أن حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا قد تبنت نهجاً جديداً في السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، ومنهم الباحث (ميشال نوفل) في مؤلفه حول تركيا وتوجهاتها الجديدة في المنطقة [٢]. وفي الحقيقة، فإن حزب العدالة والتنمية كان قد أنتقد مرات عديدة الحكومات التركية السابقة وسياساتها تجاه المنطقة قبل عام ٢٠٠٢.

والسؤال هنا، إلى أي مدى كان التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وبأي إتجاه؟ وكيف يمكننا تفسير التغييرات في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية تجاه العراق طبقاً لنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة؟ للإجابة على هذه التساؤلات، علينا أن نبحث بداية في أدبيات علم السياسة، والسياسة الدولية والخارجية تحديداً، عن المعايير المتعلقة بطرق وكيفية حدوث التغييرات في السياسات الخارجية للدول.

فعلى سبيل المثال، يميز **Charles Hermann** بين أربع فئات من التغييرات في السياسات الخارجية من حيث المخرجات، وهي على النحو التالي:

(١) تغيير التكيف: هو التغيير الذي يشير إلى التغيير في مستوى الجهد والقدرات.

(٢) تغيير البرنامج: يتعلق بالتغييرات في الطرق أو الوسائل، حتى لو بقيت الأغراض الأساسية دون تغيير.

---

[١] للمزيد من التفصيل والفائدة حول دوافع التغيير في السياسة الخارجية التركية وإنعكاساتها على علاقاتها مع دول المنطقة ككل والجوار تحديداً، أنظر الدراسة التالية:

أزمة السياسة الخارجية التركية وإنعكاساتها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الأقليمي، مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن (MESC) – فريق الأزمات العربي، العدد ١٢، تشرين الثاني/ ٢٠١٦.

[٢] أنظر: نوفل، ميشال، عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية، (بيروت: الدار العربية للعلوم/ ناشرون، 2010).

(٣) تغيير المشكلة/الهدف: وهو يتعلق بتغيير الأغراض نفسها، لأن المشكلة قد تغيرت.

(٤) تغيير في التوجه الدولي: أي إعادة توجيه إتجاه السياسة الخارجية، وهذا يعني تحولاً أساسياً في الأدوار و النشاطات [١].

بناءً على ما تقدم، فإن هذا البحث يحدد التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق والمنطقة ككل للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥، بالإستناد إلى إثنين من الفئات الأربعة للتغيير المذكورة آنفاً: وهما: الأول، هو التغيير البرنامجي، والثاني، هو تغيير المشكلة/الهدف [٢]. ويمكننا تطبيق هاتين الفئتين من التغيير على السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ضمن فترتين: ٢٠٠٣-٢٠٠٩ و ٢٠٠٩-٢٠١٥.

في الفترة الأولى (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، يأتي التغيير ضمن فترة ما يسمى بالتغيير البرنامجي، أي أن سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية إعتمدت على نظرية العمق الاستراتيجي للبروفيسور أحمد داود أوغلو وتبنتها في سياستها الخارجية تجاه المنطقة ككل [٣]. ومع وجود أيجابيات كثيرة لهذه السياسة، إلا أنها لم تخل من العيوب أيضاً (سنأتي على ذكرها لاحقاً). فمن المظاهر الأيجابية، على سبيل المثال، هي التغيير في سلوك تركيا تجاه المنطقة وإعتمادها على القوة الناعمة (السلمية) بدلاً من القوة الصلبة (العسكرية)، وهذا ما توضح جلياً في طريقة تعامل حزب العدالة والتنمية مع أزمة أسطول الحرية في مايو ٢٠١٠[٤]. وفي هذا الصدد يشير **Altunisik** إلى أن تركيا قد بدأت في إستخدام وسائل مختلفة لتحقيق

---

(٩) Altunisik, Meliha B. and Martin, Lenore G., "Making Sense of Turkish Foreign Policy in The Middle East Under AKP",*Turkish Studies*, Vol. 12, No. 4, December 12 (2011), p.571.

(١٠) حول طبيعة ومضامين هذه التغييرات وتطبيقاتها في السياسة التركية تجاه المنطقة ودول الجوار، أنظر: Davutoglu, Ahmed, "Turkey's Foreign Policy Vision: As Assessment of 2007", *Insight Turkey*, Vol. 10, No. 1, (2008), pp. 77-96.

(٣) نوفل، ميشال، مرجع سابق، ص ٨٣.

4) (BBC News: "Deaths as Israeli forces storm Gaza aid ship", 31 May, 2010. http://www.bbc.com/news/10195838 In:

أهداف سياستها الخارجية في المنطقة، وشكل ذلك تغييراً واضحاً في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة مقارنة بسياستها في تسعينات القرن الماضي، التي كانت تتبنى في الغالب الوسائل العسكرية (موازنة التحالفات، العلاقات العسكرية، التهديدات العسكرية والتدخلات[١].

أما في الفترة الثانية ٢٠٠٩– ٢٠١٥، فقد جاء التغيير ضمن إطار التغيير في المشكلة/ الهدف. حيث نلاحظ أن أنقرة كانت بعد عام ٢٠٠٣ حائرة في دوافعها لحل القضايا الإقليمية بين ربط نفسها بالأطراف الدولية الكبرى من ناحية، وممارسة دور اللاعب الإقليمي الرئيسي من ناحية أخرى. ولكن بعد ٢٠٠٩، بدأت سياسة تركيا تميل نحو القيادة الإقليمية، خاصة بعد أحداث الربيع العربي التي بدأت في عام٢٠١٠. حيث عززت تركيا هذه الاستراتيجية الجديدة، وعملت بشكل جدي من أجل القضاء على الخصومات بين الأطراف الإقليمية، ومحاولة الأندماج مع النظام الجيوبوليتيكي العالمي ككل [٢]. وقد أستثمرت تركيا هذا التوجه الجديد في سياستها الخارجية لتعزيز قوتها وسلطتها على صعيد الخريطة السياسية الداخلية المحلية، وهذا ما سنوضحه لاحقاً بشئ من التفصيل.

٢–٢ العلاقات التركية العراقية من المنظور التاريخي:

يعتقد الباحثان بأن المقولة الشهيرة التي تشير إلى أن (ليس هناك أعداء دائميين، ولا أصدقاء دائميين، ولكن هناك مصالح دائمة)، تنطبق كثيراً واقع على العلاقات العراقية – التركية، وتختبر صحتها من خلال متابعة تأريخ العلاقات بين البلدين، فتلك العلاقات كانت ذات طابع صراعي حيناً وذات طابع سلمي حيناً آخر، ولكن بقيت

---

1) (Altunisik, Meliha B. and Martin, Lenore G., op. cit, p. 571.

(2) للمقارنة بين المصالح والأهداف الآنية والمرحلية والأهداف القيمية العليا في الأستراتيجية التركية الجديدة هذه، راجع:

Onis, Ziya, "Turkey and Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest", *Insight Turkey*, Vol. 14, No. 3, July 1, (2012), pp. 4-36.

المصلحة هي المحرك الأساسي وراء التحول في الأولويات، وبالتالي التغيير في السياسة الخارجية للدولة التركية تجاه جارتها العراق.

بداية نشير إلى أن العلاقات التركية العراقية قد شهدت نوعاً من الأستقرار في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠، ولكن هذه العلاقات لم تبق كما هي عليه بعد غزو العراق للكويت في ٢ /١٩٩٠/٨. فقد شهدت العلاقات بين أنقرة وبغداد تغييراً جذرياً، خاصة بعد قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٦٥ في ٢٥ آب ١٩٩٠ [١]. والتي بموجبه سمحت تركيا لطائرات قوات التحالف الدولي بالتحليق عبر القواعد الجوية التركية. وبعد إتفاق وقف إطلاق النار في ٢٨/ ١٩٩١/٢ بين العراق وأمريكا، شهد العراق إنتفاضات شعبية من قبل كل من الشيعة في الجنوب والكورد في شمال العراق. وفي أعقاب هذه الأحداث، صدر قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٨٨ في ٥ أبريل ١٩٩١[٢]، الذي دعى العراق إلى إنهاء عمليات القمع لمواطنيه وخاصة الكورد في شمال العراق، ومهد الطريق لانشاء ملاذ آمن في شمال العراق على أساس خط العرض ٣٦ [٣].

شهدت علاقة تركيا مع العراق بعد القرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي تحولاً هاماً بناءً على المعطيات الجديدة التي أفرزها القرار المذكور أعلاه. فقد أدى القرار إلى إضعاف السلطة المركزية للعراق في شمال البلاد خلال هذه الحقبة، بل لم تكن للحكومة المركزية في بغداد أية سلطة على إقليم كوردستان العراق. بناء عليه، حاولت تركيا إستغلال هذا الوضع الجديد لمواجهة المشكلة الأمنية التي تواجهها في الجنوب التركي مع الكورد والمتداخلة جغرافياً وأمنياً مع كوردستان العراق. لذلك،

---

[١] حول نص هذا القرار، أنظر: الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير (١٩٩٠–٢٠٠٥)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٢٧٣–٢٧٤.

[٢] للإطلاع على نص هذا القرار، أنظر: المصدر نفسه ، ص ٤٩٨–٤٩٩.

[١٧] **Tripp, C., A History of Iraq, (3rd Ed.), (London: Cambridge University Press, 2007), p. 15.**

[١٨] **Hale, William,Turkish Foreign Policy 1774- 2000, (London & Portland OR: Frank Cass, 2000) ,p.20.**

لجأت الحكومة التركية نحو إقامة علاقات سياسية مع الكورد في العراق [١]. وبهذه الطريقة، إعتقدت تركيا بأنها قد وجدت حلاً عملياً لمشكلتها الأمنية في الجنوب التركي في ظل هذا الوضع الفريد الذي أنتجته المتغيرات المتلاحقة في العراق بعد هزيمته وخروجه من الكويت عام١٩٩١، ومعاقبته وفرض الحصار عليه. ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، حيث تغيرت الأوضاع بعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣.

قبل فرض العقوبات الاقتصادية على العراق عام ١٩٩١، كانت لتركيا علاقات تجارية قوية مع بغداد، حيث بلغ إجمالي قيمة التبادل التجارة بين البلدين حوالي ٣ مليار دولار سنوياً، كما نشطت أيضاً أعمال النقل السريع من تركيا، حيث كانت أنقرة تستلم ما يقرب مليار دولار سنوياً عن نقل البضائع إلى العراق من الموانئ التركية. ورغم أن التقديرات تشير إلى أن الخسائر التركية المتراكمة من جراء العقوبات على العراق قد تراوحت بين ٢٠ إلى ٦٠ مليار دولار، إلا أن نشاطها التجاري مع العراق كان مستمراً، حيث أفادت التقارير أن الشركات التركية قد فازت في عام ٢٠٠٢ بعقود التصدير للعراق بموجب إتفاقية مع الأمم المتحدة وبقيمة ٣٤٠ مليون دولار، ما جعل من تركيا سابع أكبر مجهز للمواد الغذائية للعراق في إطار برنامج الأمم المتحدة، المسمى النفط مقابل الغذاء (Oil For Food Programme (OFFP[٢]. وإلى جانب هذه العلاقات الاقتصادية الرسمية، كانت هناك تجارة غير مشروعة في وقود الديزل إزدهرت على طول الحدود التركية مع العراق، وبمعدل ما يقارب ال ٥٠٠ شاحنة يومياً، وهذا ما أدى إلى زيادة الأيرادات الخارجية في تركيا في تلك الفترة [٣].

كما يمكننا أن نضيف هنا بعداً تفسيرياً آخر لهذه التوجه الجديد في السياسة التركية، كان له الأثر الهام أيضاً على علاقة تركيا بالكورد في العراق، وهو يتمثل بالبعد التأريخي

---

[١٩] Jones, V. C., Iraq's Trade with the World: Data and Analysis, Washington: Congressional Research Service, Library of Congress (2003), pp 16-17.

[٢٠] Ibid, p. 17.

[٢١] لتفصيل أكثر حول موقف تركيا من الكورد والعراق خلال فترة تسعينيات القرن الماضي، أنظر:

للقضية الكوردية في كل من العراق وتركيا، وتحديداً تجربتها مع المعارضة الكوردية في جنوب شرق تركيا [١]. فأنقرة تخشى دائماً من وجود إقليم كوردستاني قوي متمتع بالحكم الذاتي في شمال العراق، قد يتم إستغلاله من قبل العراق لتحريض التطلعات القومية للكورد في تركيا، كما تشعر تركيا بالقلق أزاء وجود (حزب العمال الكوردستاني) داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كوردستان، وتعده تهديداً لأمنها وسلامة أراضيها، حيث ترى أنقرة بأن حزب العمال الكوردستانى يستخدم أقليم كوردستان العراق كملاذ آمن لشن هجمات عبر الحدود ضد تركيا، لذلك قامت أنقرة بالرد مرات عديدة على هذا التهديد عن طريق العمل العسكري الذي أستهدف المعارضين الكورد الموجودين في أراضي كوردستان العراق.

وفي نفس الوقت، سعت تركيا إلى بناء مستوى عالي من التعاون والتنسيق الأمني والأستخباراتي مع حكومة إقليم كوردستان من أجل ردع هجمات حزب العمال الكردستانى ضد الحكومة التركية. هنا نستطيع أن نقول بأن السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة في تسعينات القرن الماضي، كانت تلجأ في الغالب إلى إستخدام الوسائل العسكرية بدل السلمية، وكانت العلاقات بينها وبين الأقليم وبالتالي العراق، علاقة غير مستقرة وهشة، لأن أنقرة كانت تسير وفق مبدأ وإتجاه واحد، وهو السعي لمنع ظهور دولة كوردية أو كيان كوردي مستقل في شمال العراق، فهي، في نظرها، تعد ذلك تهديداً مباشراً لأمنها القومي وللمنطقة ككل.

٣. طبيعة ومسارات التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق:

بعد أن بينا بشئ من الأيجاز تاريخ العلاقات المتذبذبة بين البلدين، والذي بدوره ساهم في خلق تناقض في سياسات أنقرة مع بغداد وأربيل وبفترات مختلفة، أصبح لزاماً علينا التطرق إلى طبيعة ومسارات التغيرات في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق

Hale, Williame, Turkey, the US and Iraq, (London: Saqi; Soas, 2007), pp. 65-79.

وبصورة متسلسلة، ومن ثم تبيان أهم الأسباب وراء هذه التغييرات. ويمكن تفسيرها ضمن فترتين وحسب نوعية التغيير في السياسة الخارجية، وكما يلي:

٣-١ الفترة الأولى (٢٠٠٣ -٢٠٠٩) تغيير البرنامج:

تقوم الفرضية الأساسية الذي يستند عليه هذا الأتجاه في تحليل سياسة تركيا الخارجية تجاه بغداد وأربيل، على أن تركيا قد سعت في البداية إلى تبني ما يسمى "بمنهج الاستبعاد الواقعي". ففي هذه الفترة، صاغت تركيا سياستها الخارجية من خلال الدعم الافتراضي لبغداد، مع وجود شكوك متأصلة لأنقرة تجاه أربيل دفعتها للسعي إلى إضعافها وإبعادها قدر الأمكان حيث أعتبرت أنقرة أن دعم إقليم كوردستان وتقويته سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى قيام كيان كوردي مستقل (دولة كوردية) من المحتمل أن تشكل تهديداً لتركيا ولأمنها القومي. وفي نفس الوقت، صاغت حركتها الخارجية بناءً على الفرضية المتجسدة بإبقاء العراق موحداً وقوياً كدولة تجمع كل الطوائف مثل الكورد والتركمان وغيرهم من الطوائف والأقليات [١].

في بداية هذه الفترة (الأولى)، كانت تركيا تعتقد أن كل خطوة أيجابية محتملة تجاه حكومة إقليم كوردستان العراق، يعتبر تهديداً رئيسياً لأنقرة. ولكن بعد ذلك، وبصورة تدريجية، بدأت سياسة تركيا الخارجية تتغير وتتحول إلى الأعتماد على المصالح الدبلوماسية والاقتصادية بدلاً من الأعتماد على المبادئ الثابتة فقط، والتي أعلنتها في ستراتيجيتها الجديدة. فهذه المبادئ لو طبقت كما هي، فأنها في النهاية ستتعارض مع مصالحها وأهدافها الوطنية العليا (ومنها منع قيام دولة كوردية في شمال العراق مثلا)،

من الدراسات المفيدة في هذا الشأن والتي أشارت إلى هذه الأفكار بموضوعية وأكدت عليها، أنظر الدراسة التالية: [٢٢]

Oguzlu, T., "Turkey's Northern Iraq Policy: Competing Perspectives", *Insight Turkey*, Vol. 10, No. 3, (2008), pp. 5–22.

لذلك فأن موقف حزب العدالة والتنمية إكتسب طابعاً أكثر ثقة وواقعية في حركته الخارجية و بادرت بالتواصل الحثيث مع حكومة إقليم كردستان [١].

ولكن عندما جدد حزب العمال الكوردستاني نشاطه وتمرده في عام ٢٠٠٤، إنتقدت أنقرة مراراً حكومة أربيل لعدم إتخاذها إحتياطات كافية لمنع حزب العمال الكردستاني من العمل داخل أراضيه. وأخيراً، في مارس ٢٠٠٧، وبعد مفاوضات غير رسمية، قام مجلس الأمن القومي التركي بعقد إجتماعات رفيعة المستوى مع المسؤولين في حكومة إقليم كوردستان، تتوجت بأول زيارة رفيعة المستوى قام بها وزير الخارجية التركي أنذاك أحمد داود أوغلو إلى أربيل في أكتوبر ٢٠٠٨ [٢].

عليه، يمكننا القول، بأن هذا التطور السياسي والدبلوماسي عبر التعاون الأقتصادي والتجاري، يعد أحد مؤشرات التغيير البرنامجي لدى أنقرة في تعاملها مع العراق. وقد واصلت تركيا في هذه الفترة التعبير عن موقفها بشأن إحترام أراضي العراق وسيادته، على الرغم من فشل السلطة المركزية العراقية في تخفيف التوترات الطائفية في جميع أنحاء البلاد. ولكن تركيا أحدثت بعض التغييرات في الوسائل وألاساليب للتعامل مع بغداد، إذ شجعت على توسيع العلاقات الاقتصادية مع بغداد وأربيل معاً، كمرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، وكتغيير في أسلوب التعامل بدل من إستخدام القوة الصلبة في المنطقة.

فقبل عام ٢٠٠٧، إعتمدت تركيا في تعاملها مع بغداد ورئيس وزرائها نوري المالكي سلوكاً ودياً في الغالب، ولعدة أسباب، منها أن تركيا كانت تؤمن بأمكانية المالكي الحفاظ على وحدة العراق الذي من شأنه التغلب على الطائفية، لذلك، كان من المنطقي الرهان على بغداد بقيادة المالكي، معتقدين أن ذلك سوف يسهل لتركيا

---

[٢٣] Cagaptay, S., Evans, T., "Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Down" , Washington: The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus 122 (2012), p. 13. Accessed in (4-5-2017). Available Online at: http://www. washingtoninstitute.org/uploads/PolicyFocus122.pdf.

[2] حول طبيعة العلاقة بين الجانبين خلال هذه الفترة، راجع:

Larrabee, S. and Tol, G., Turkey's Kurdish Challenge, *Survival*, Vol. 53, No. 4, (2011), pp. 143 –152.

مواجهة حزب العمال الكوردستاني. ففي عام ٢٠٠٦ قام الطرفان التركي والعراقي بعدة زيارات بين البلدين، وأجريت مكالمات هاتفية بين أنقرة وبغداد، أكدت فيها بغداد على دعمها لتركيا في مواجهتها مع حزب العمال الكوردستاني [١].

بعد عام ٢٠٠٧، بدأ حزب العدالة والتنمية إتباع نهج جديد في سياستها الخارجية تجاه العراق، خاصة بعدما فقدت تركيا ثقتها بالحكومة العراقية من ناحية قدرتها على الحفاظ على الأمن والأستقرار في العراق، وتحديداً مراقبة أنشطة حزب العمال الكوردستاني في المنطقة الجنوبية لحدودها مع العراق. لذلك، باشرت تركيا نشر قواتها في شمال العراق في ٢١ –٢– ٢٠٠٨، وهاجمت مواقع حزب العمال الكوردستاني للحد من نشاطه ووقف تهديداته. وقد سبق ذلك الهجوم البري قيام سلاح الجو التركي بعمليات القصف ضد معسكرات حزب العمال الكوردستاني في مناطق كورستان العراق، إبتداءً من ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧[٢]. لكن أنقرة بدأت ومنذ أوائل عام ٢٠٠٨، بتعزيز علاقاتها الأمنية مع حكومة إقليم كوردستان.

هكذا، بدأنا نشهد منذ عام ٢٠٠٨ تحولاً في السياسة التركية تجاه حكومة إقليم كوردستان، حيث بدأت تركيا بتنويع علاقاتها مع العراق، بالتحول من الإعتماد على إستراتيجية متوازنة بين بغداد وأربيل، الى تفضيل التعاون مع الثانية على حساب الأولى [٣]. هنا، بدأت الزيارات تتوالى وعلى مستوى عال بين أنقرة والأقليم، فعلى سبيل المثال، التقى أحمد داود أوغلو في أكتوبر ٢٠٠٨ مع رئيس إقليم كوردستان مسعود البارزاني في أربيل، حيث كانت أول زيارة رفيعة المستوى بعد أربع سنوات من عدم التواصل على مثل هذه المستويات [٤].

---

[٢٥] Cagaptay, S., Evans, T., op. cit, p. 13.

[٢٦] Reuters: February 25, 2008. In:
https://www.reuters.com/search/news?blob=25+february

[3] بالإمكان أيجاد المزيد من المؤشرات حول هذه الإستراتيجية الجديدة في السياسة التركية في الدراسة التالية:

Bulent, Aras, "Turkey's Rise in the Greater Middle East: Peace-building in the Periphery", *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, Vol. 11, No. 1, March (2009), pp. 29-40.

[٢٨] Larrabee, S., and Tol, G., op. cit, pp. 143 –152.

نستنتج من ما تقدم، ونتيجة لهذه التطورات، بأن تركيا قد غيرت سياستها تجاه العراق وإقليم كوردستان أبان فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩، واعتمدت على الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية كوسيلة لتعزيز التعاون معهما في مواجهة تهديدات حزب العمال الكوردستاني لأمنها القومي. وقد نبع هذا التغيير من قناعة مفادها أنه كلما كانت الحكومة العراقية قوية فهي ستكون قادرة على الحفاظ على أمنها الوطني، وهذا سيساهم في وقف تهديدات حركات حزب العمال الكوردستاني في المنطقة الحدودية بينهما. وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

٣-٢ الفترة االثانية (٢٠٠٩ -٢٠١٥) تغيير الأهداف:

بدأت العلاقات الأمنية بين تركيا وأربيل ومنذ عام ٢٠٠٩ وصاعداً تشهد تطوراً ملحوظاً ومتلاحقاً إلى جانب العلاقات التجارية والإقتصادية. ففي عام ٢٠١٠، تعهد رئيس إقليم كوردستان مسعود البارزاني ببذل "كافة الجهود" لوقف العمليات العسكرية لحزب العمال الكوردستاني ضد تركيا. لكن هذا التغيير (الهدف) في السياسة الخارجية التركية لم يكن مرحباً به من قبل حكومة بغداد. فعلى سبيل المثال، إعتبر رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، هذا التغيير في لغة السياسة الخارجية التركية تدخلاً غير مقبول في الشئون الداخلية للعراق[١].

عليه، نرى بإن السبب الرئيسي لتفاقم العلاقات المتبادلة والخطاب السلبي بين أنقرة وبغداد قد تجسد بالتحول في الهدف الأمني، ومن ثم أعقبه الإقتصادي والسياسي، من قبل تركيا تجاه العراق[٢]. سوف نشرح ذلك لاحقاً بتفصيل أكثر. نتيجة لذلك، إعتبرت بغداد هذا التحول هو ضد مصلحة الحكومة المركزية، لأنه يعمل على إضعاف تأثيرهاعلى حكومة إقليم كوردستان. لذلك نقول، بأن التغير أو النهج الجديد للسياسة الخارجية التركية كان قد تجسد في تفضيل أنقرة لعلاقاتها مع أربيل على حساب بغداد.

---

[٢٩] **Cagaptay, S., and Evans T., , op. cit, p. 13.**

[٣٠] للمزيد حول طبيعة ومضمون وأسباب هذا التحول في الأهداف في السياسة التركية، أنظر:

Kardas, Saban, "From Zero Problem to Leading the Change: Making Sense of Transformation inTurkey's Regional Policy", *TEPAV-ILPI Turkey Policy Brief Series*, Vol. 5, Issue 1, (2012), pp. 1-8.

لكن يجدر الإشارة هنا، إلى أن التعاون الأمني بين أنقرة وأربيل ضد حزب العمال الكوردستاني كان عقيماً وغير فعال، خاصة بعدما أستأنف إطلاق النار بين حزب العمال الكوردستاني والجيش التركي في يوليو ٢٠١٥، وأزدادت الهجمات على قوات الأمن التركية التي تعمل في كوردستان العراق وفي الجنوب التركي، وبالمقابل شنت القوات البرية والجوية التركية عدة عمليات ضد مواقع حزب العمال الكرودستانى فى جنوب شرقى البلاد المضطرب وكذلك في شمال العراق وسوريا، في وقت لاحق. ثم رد حزب العمال بالقصف على خط أنابيب النفط على الأراضي التركية والتي تنقل النفط من كوردستان إلى تركيا وكذلك إلى الأسواق العالمية. وبالمقابل أدانت حكومة إقليم كوردستان بشدة تلك الأعمال، حيث أدت تلك الهجمات إلى خسارة ملايين الدولارات من عائدات كوردستان [١]. هذا المنهج الجديد لتركيا والمتمثل بالتحول من إستراتيجية متوازنة بين بغداد وأربيل الى سياسة التفضيل فيما يتعلق بالموقف تجاه حكومة إقليم كوردستان بسبب المصالح الامنية والاقتصادية، سيتم توضيح أسبابه في المبحث التالي.

٤. تحليل أسباب التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق:

بغية التعرف على أسباب التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، والتي يمثل تحولاً في هذه السياسة التي كانت تعتمد إستراتيجية متوازنة بين بغداد وأربيل الى سياسة التفضيل فيما يتعلق بالموقف تجاه حكومة إقليم كوردستان/ كما أشرنا أعلاه، فقد إعتمدنا نمط التحليل النوعي (الموضوعي) للوقوف على الأسباب المباشرة والغير مباشرة للتغيير في السياسة الخارجية التركية من الناحية الأمنية والاقتصادية، والذي يرتبط أساساً بالتغيير في الهدف والتوجهات، خاصة بعد ماأخفقت الحكومة المركزية في العراق في تحقيق الأمن على أراضيها من ناحية، وإكتشاف موارد نفطية ضخمة في

[٣١] Johnson, K., "Striking Pipeline, Kurdish Militants Deal Blow to Fellow Kurds", *Foreign Policy*, (2015). Accessed in (14-7-2017). Available Online at: http://foreignpolicy.com/2015/07/30/kurdish-militants-strike-pipeline-dealblow-to-fellow-kurds/

إقليم كوردستان، كل ذلك كان وراء الدفع نحو خلق علاقات براغماتية ومتغيرة بين أنقرة وكل من بغداد وأربيل بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١٥. وسنقوم أدناه بتحليل هذه الأسباب عبر مفردتين، وكما يلي:

٤-١ إخفاق الدولة العراقية في الملف الأمني والخدماتي:

يرى العديد من الباحثين السياسيين بأن العراق، خلال العقد الماضي، كانت دولة ضعيفة أمنياً، لأنها فقدت الكثير من خصائص العمل المهني للحكومات، وعجزت عن القيام بوظائفها الأساسية بعد الإحتلال الأمريكي لها عام ٢٠٠٣. فالوظيفة الرئيسية لأية حكومة في مثل هكذا أوضاع (عدم الإستقرار والفراغ السياسي والأمني) هي الحفاظ على أمن وأستقرار البلد وحماية مصالح شعبه، وبالدرجة الأساس العمل على تخفيف التوترات والقضاء على أعمال العنف في البلاد، من خلال الأدوات السياسية والأمنية في الداخل والعسكرية واللوجستية على الحدود مع الجيران.

٤-١-١ الأوضاع السياسية والأمنية:

بقراءة سريعة للأوضاع في العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣ سنرى بأنه في ظل الإحتلال، قد إنتشرت فيه وبشكل متزايد، الاستقطاب الطائفي "شيعة – سنة" والاستقطاب العرقي "كوردي – عربي"، كما أن قوات الشرطة المحلية لم تستطع أن تعمل على إستتباب الأمن في المدن العراقية وتخليصها من النعرات الطائفية وتهديد المجموعات الأرهابية والمسلحة، ولا الجيش العراقي الحديث النشأة إستطاع حماية الحدود من خطر الأرهاب. وأقرب مثال على ذلك، هو هروب الجيش العراقي من الموصل عند قيام داعش باحتلالها عام ٢٠١٤. وهنا يؤكد الباحث في العلوم السياسية Zartman، أنه عادة وبعد الإنقلابات أو المظاهرات أوالثورات تفشل الدول في إجراء التغيير المطلوب، خاصة عندما تتغير هيكلية الدولة، سيادتها، القانون، حيث يبدأ النظام السياسي بالأنهيار، وتحتاج إلى إعادة التأسيس بطريقة ما ومن جديد [١]. لذلك،

[٣٢] Zartman I. W., "Posing the Problem of State Collapse", In: Zartman I. William (ed.), Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995), pp. 78-81.

"يحدث فشل على مستوى الدولة إذا إنهارت المؤسسات، السيادة، السلطة، القوانين، وتغير النظام السياسي في الدولة. فالفراغ السياسي الذي يحدث بعد إنهيار الدولة يشجع الجهات غير الحكومية الفاعلة على تولي المسؤولية في مختلف محاور الدولة، وتحل محل الجهات الحكومية غير الفاعلة والغير قادرة على إنتعاش أو ملء الفراغ في الدولة"[١].

ويمكن وضع أبرز الأسباب الرئيسية للأزمة الأمنية في العراق بعد الإحتلال الأمريكي، تحت عنوان (تراكم الأزمات). فبعد تغيير النظام السياسي (البعثي) في العراق عام ٢٠٠٣، ظهرت مشكلة الفراغ الأمني بعد حل الجيش العراقي، وهيمنت القوات الأمريكية على هذا الملف بالكامل. إلى جانب ذلك، برزت مشكلة غياب سلطة القانون ومؤسساته وحلت الفوضى على نطاق واسع بعد تغيير النظام في العراق وعدم وجود البديل بشكل مباشر. كما عاد الوضع للإضطراب والسوء، بعد تحسن نسبي، عندما قلصت الولايات المتحدة في عهد أوباما عدد قواتها التي كانت تسيطر على الوضع في العراق، وقد أثر كل ذلك سلباً على الوضع الأمني في العراق[٢].

حول بناء الدولة في فترة ما بعد الغزو في العراق، بالإشارة إلى الولايات المتحدة، والتدخلات في دول أخرى منذ الحرب العالمية الثانية، أشارت إحدى الدراسات المختصة، إلى أن الإدارة الأمريكية وصلت إلى قناعة بأن القوات المحتلة ستحتاج إلى ٢٠ فرد من قوات الأمن والشرطة المحلية لكل ألف شخص، عليه، فأن قوات التحالف ستحتاج بين ٤٠٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ فرد كقوات أمنية من الشرطة و الجيش في العراق لفرض النظام على العراق [٣]. ففي "أيار / مايو ٢٠٠٣، بلغ إجمالي عدد قوات التحالف في العراق حوالي ١٧٣,٠٠٠ فرد، لكن عدد هذه القوات إنخفض إلى ما حوالي ١٣٩,٠٠٠ فرد في عام ٢٠٠٤، ثم عادت لترتفع بشكل

---

[٣٣] Lyons, T., and Samatar, Ahmed I., Somalia: State Collapse, Multilateral Intervention, and Strategies for Political Reconstruction, (Washington, DC: Brookings Occasional Papers, 1995), p. 12.

[٣٤] Dobbins, James (et al), America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq, (Santa Monica CA: RAND Corporation, 2003), p. 197.

[٣٥] Ibid, p. 197.

ملحوظ، خاصة بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش إستراتيجية "الطفرة أو الموجة" في مطلع العام ٢٠٠٧ [١]، والتي يسميها البعض بأستراتيجية التدفق (Surge) كإشارة لزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق أنذاك [٢].

كما أن قرار بول بريمر (Paul Bremer) الخاص بحل الجيش العراقي في ٢٣ أيار / مايو٢٠٠٣ [٣]، كان قد أجبر حوالي ٤٠٠،٠٠٠ فرد من مختلف أصناف القوات الأمنية العراقية على ترك وظائفهم وأصبحوا عاطلين عن العمل، وبالتالي شكلوا عبئاً إضافياً على الدولة والمجتمع. وهكذا، يمكننا أن نقول بأن العنف الدموي الذي دخل فيها العراق بعد عام ٢٠٠٣، والإضطراب الأمني، الذي شهده العراق ولايزال، كان نتيجة مباشرة للفراغ الأمني الذي خلفه قرار أمني خاطئ من الإدارة الأمريكية في العراق آنذاك.

٤-١-٢ الأوضاع المعيشية والخدمية:

يشير العديد من الدراسات المعنية بالشأن العراقي إلى تراجع خطير وضعف كبير في إمكانيات مؤسسات الخدمة المدنية في الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣. حيث أصبحت الدولة تعيش في ظروف صعبة وعجز واضح، خاصة وأن العراق قد تراجعت قدراته وإمكانياته خلال حربين من 1980-1988 و1991، ومن ثم تعرضه إلى أقسى وأطول فترة من العقوبات الإقتصادية المفروضة دولياً. وقدأكدت هذه الدراسات بأن، تلك العقوبات كانت قد فرضت عليه، أصلاً، من أجل كسر إمكانية الحكومة

O'Hanlon, Michael E. and Livingston, Ian, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction and [٣٦] Security in Post-Saddam Iraq, (Washington, DC: Brookings, October 31, 2010), p. 99.

[٣٧] حول هذه الإستراتيجة ودوافعها ونتائجها، أنظر:

Skinner, Anthony, Crisis at the Crossroad, *The Middle East*, Issue 415, October (2010), pp. 13-15.

[3] رشيد، عبدالوهاب حميد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التأريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦) ص ١٦٥.

العراقية وإضعافهاعلى تقديم الخدمات والقيام بوظائفها الأساسية تجاه الشعب العراقي [١].

فبعد الأحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، تم إستنزاف قدرات الدولة بصورة كبيرة من خلال عمليات النهب الذي إنتشر في بغداد بعد سقوط النظام السابق. فخلال الثلاثة أسابيع الأولى من الإحتلال، تفشت ظاهرة العنف والسرقة وتضررت قطاعات الدولة بشكل كبير. ووفقاً للتقارير فأن ١٧ من وزارات حكومة بغداد من مجموع ٢٣ وزارة كانت مبانيها مدمرة بالكامل [٢].

عموماً، قدر كلفة النهب والتدمير الحاصل آنذاك في العراق بحوالي ١٢ مليار دولار أمريكي، وهو ما كان يعادل ثلث الناتج المحلي الأجمالي السنوي للعراق آنذاك [٣]. هذا فضلاً عن أنه و "بعد تدمير البنية التحتية الحكومية في جميع أنحاء البلاد، لحق ضرر بالمدنيين، حيث وصل نسبة البطالة نهاية عام ٢٠٠٣ حوالي ٥٠% حسب مذكرات السفير بول بريمر، وتدمير شبه كامل لما تبقى من بنية الدولة ومؤسساتها المهمة" [٤].

هكذا، يمكن القول، بأن "الدولة عندما تكون ضعيفة أمنياً، ويسودها الكفاف الاقتصادي لسبل المعيشة، يحفز ذلك بعض الأفراد الحصول على السلع والخدمات العامة، بأي شكل من الأشكال، وعادة ما يكون من خلال قنوات غير شرعية. بالاضافة الى ذلك، فعندما تتفكك سلطة الدولة، لا يفقد الشعب الحماية المقدمة له عادة من قبل الدوائر الحكومية فحسب، وإنما يتم تحريرها أيضاً من الالتزامات المطلوبة منها من قبل الدولة. هذا كله يشكل رد فعل لدى الأفراد، فهي إما ستسعى الى الأمن أو إلى سبل العيش أو كليهما. أي أن دوافع الأفراد تصبح أكثر تعقيداً عندما يعتمدون على

---

(٣٩) Dodge, Toby, "The Failure of Sanctions and the Evolution of International Policy Towards Iraq 1990–2003", *Contemporary Arab Affairs*, Vol. 3, No. 1, January (2010), p. 89.

(٤٠) Phillips, David L., Losing Iraq: Inside the Post-war Reconstruction , (New York: Ficacso 2005), p. 135. Books: Inside the

(٤١) (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2009), p. 111.

(٤٢) McConnell, Malcolm, My Year in Iraq: The Struggle To Build a Future of Hope, (New York: Simon and Schuster, 2006), p. 40.

الدولة بشكل مطلق" [١]. وهذا هو بالضبط الوضع الذي وجد المواطنون العراقيون أنفسهم فيه بعد عام ٢٠٠٣، حيث توقفت الدولة فجأة عن العمل، وغاب الأمن وساد الفراغ المؤسسي في جميع أنحاء العراق. ففقدان الدولة لسلطاتها وشرعيتها بسرعة، قد أفقدتها هيبتها وقدرتها على فرض سلطتها الإدارية والأمنية، بحيث أصبحت حدودها مخترقة بشكل كبير، مما أثر ليس فقط على أمنها، وإنما على أمن دول الجوار أيضاً، وبالأخص تركيا.

٤-٢ تحليل وتقييم التغيير في الأهداف الأمنية في السياسة الخارجية التركية: يمكننا القول، بأن تركيا وجدت نفسها أمام مأزق حقيقي على الصعيد الخارجي في فترة إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما بعدها [٢]. حيث فرضت عليها تداعيات الأوضاع الجديدة في العراق بعد هذا الإحتلال، العمل الجاد والحثيث من أجل الحفاظ على أمنها، وباتت تجاهد من أجل منع تسلل المنظمات المناوئة لها الموجودة في دول الجوار من الدخول إليها، وفي مقدمتها حزب العمال الكوردستاني.

بدون شك، إن الفراغ الأمني الذي دخل فيه العراق بعد الأحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣، ساعد حزب العمال الكوردستاني على تعزيز موقفه ومواقعه في العراق، فكما ذكرنا، سابقاً، إن ضعف مؤسسات الأمن في الحكومة العراقية كان قد خلق فراغاً أمنياً كبيراً، مما فتح الأبواب أمام حزب العمال الكوردستاني في العراق، لتجعل منه منطلقاً لأعمالها العسكرية ضد تركيا. ولكن كما بينا أعلاه، فأن تغيير الهدف الأمني (الذي يسمى تغيير الهدف/المشكلة) في السياسة الخارجية التركية، قد تجسد بالتحول الى التعاون وتطوير العلاقات مع إقليم كوردستان لردع التهديد من قبل حزب العمال

---

[٤٣] Kasfir, Nelson, "Domestic Anarchy, Security Dilemmas, and Violent Predation", In: Robert I. Rotberg (ed.), When States Fail: Causes and Consequences, (Princeton, N J: Princeton University Press, 2004), p. 55.

[٤٤] للمزيد حول تداعيات إحتلال العراق على تركيا وسياستها الخارجية، أنظر:

نورالدين، محمد، النتائج والتداعيات تركياً، في: مجموعة باحثين، (إحتلال العراق وتداعياته عربياً وأقليمياً ودولياً)، (ندوة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٤٠٥- ٤٢٤.

الكوردستاني، والتي إستمرت حتى بعد وقف اطلاق النار بين حزب العمال الكوردستانى والحكومة التركية.

في نهاية عام ٢٠١٠، وتدريجياً، أصبحت تركيا أكثر قرباً إلى حكومة إقليم كوردستان لإستغلال نفوذها وتأثيرها على حزب العمال الكوردستاني. ويمكن العثور على جملة مؤشرات حول هذا التغيير في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق منذ عام ٢٠٠٨، حيث كانت تركيا تتبنى قبل ذلك سياسة متوازنة بين بغداد وأربيل لحل مسألة حزب العمال الكوردستاني باعتبارها سياسة قابلة للتطبيق وأقل كلفة. لكن بالإمكان متابعة التغيير بصورة أوضح بعد الإنتخابات العراقية عام ٢٠١٠، تزامناً مع التغييرات السياسية التركية الأخرى، والتي تتضح بأنها قد مالت لصالح أربيل على حساب بغداد، وخاصة في بعدها الأمني ومن ثم في بعدها الإقتصادي أيضاً. ويمكن إعتبار قرار تركيا في هذا التوجه الجديد قرار عقلاني، لأن التكلفة طفيفة والمكاسب جيدة ومتبادلة. أما أسباب تفضيل أربيل على بغداد في هذا الشأن، فيمكن توضيحها عبر النقاط التالية:

٤-٢-١ فقدان تركيا للثقة بقدرات العراق الأمنية:

عندما فاز حزب العدالة والتنمية، لأول مرة، في الأنتخابات عام ٢٠٠٢، أطلقت الدبلوماسية التركية أساليب جديدة في سبيل حل الملف الأمني مع العراق، حيث قامت أنقرة بإصلاح وتطوير تعاونها الأمني مع العراق، ولكن هذا التعاون بقي ضعيفاً نتيجة وجود دعم لحزب العمال الكوردستاني في العراق، مما خلق حالة من عدم الثقة في المجال السياسي بين البلدين. وتجلى ذلك في أكثر من مجال، ومنها، منح تركيا اللجوء السياسي لنائب الرئيس العراقي السابق (طارق الهاشمي) بعد أن أتهم بدعم الإرهاب من قبل الحكومة العراقية وحكم عليه بالإعدام. أيضاً، عند زيارة وزير خارجية تركيا (أحمد داود أوغلو) إلى كركوك – دون إبلاغه الحكومة المركزية في بغداد بهذه الزيارة. كذلك، رفضت الحكومة العراقية السماح لطائرة وزير الطاقة التركي (تانر يلدز) بالهبوط في مطار أربيل مما خلق أزمة دبلوماسية بين البلدين، برغم أن رد فعل الوزير

كان معتدلاً، لكن الجدل السياسي بين الحكومة التركية والحكومة العراقية تفاقم كثيراً آنذاك [١].

حسب هذه المعطيات الجديدة، يرى العديد من الباحثين، بأن كل هذه الحالات تشكل دلالة واضحة على تدهور العلاقات على المستوى السياسي والدبلوماسي بين البلدين، تبعته تداعيات على المستوى الأمني بينهما أيضاً. ومن هنا نؤكد، أن هذا الأمر شكل إخفاقاً واضحاً لمنهج تركيا تجاه جيرانها والقائم على مبدأ أو منهج "تصفير المشاكل مع الجيران" الذي صاغه (أحمد داود أوغلو) وأراد حزب العدالة والتنمية أن يطبقها في علاقاته مع دول وشعوب المنطقة [٢].

من هنا تحديداً بدأت التغييرات في الأهداف الأمنية لتركيا تجاه العراق تتضح بشكل جلي، وبدأت العلاقات بين تركيا والعراق تتدهور تباعاً، وفضلت تركيا مصلحتها بالتعاون الأمني مع إقليم كوردستان، والذي يعد قراراً عقلانياً من الجانبين. حيث حصلت تركيا على مساعدة إقليم كوردستان في وقف إطلاق النار مع حزب العمال الكوردستاني، وبالمقابل حصل إقليم كوردستان على موافقة تركيا لتصدير النفط عبر أراضيها بعد الأزمة التي حصلت بين حكومة الأقليم وبغداد في هذا الملف.

٤-٢-٢ فقدان العراق للثقة بدور تركيا تجاهها:

تشير الكثير من الدراسات والتحليلات السياسية، إلى أن الشارع السياسي العراقي كان قد فقد الثقة بتركيا وسياستها تجاه المنطقة ككل والعراق تحديداً، خاصة بعد توغل القوات التركية في العراق، وظهور تقارير تشير إلى وجود علاقات سرية بين تركيا وداعش. من هنا بدأت مشاعر الإستياء الرسمي والشعبي في العراق تتنامى تجاهها.

---

[٤٥] Mert, Nuray, Lonely' maybe, 'isolated' maybe not.Hurriyet Daily News, August 26 (2013). Accessed in (3-10-2017). Available Online at: http://www.hurriyetdailynews.com/opinion/nuray-mert/lonely-maybe-isolated-maybe-not- 53188

[٤٦] حول الأبعاد الأقليمية والدولية والتحديات التي واجهتها الأستراتيجية التركية في علاقاتها مع الجيران آنذاك، أنظر:

Yesiltas, Murat, "Soft Balancing in Turkish Foreign Policy: The Case of the 2003 Iraq War", *Journal of International Affairs - Perception*, Spring-Summer (2009), pp. 25-51.

وقد عبر الشعب العراقي عن رفضه لهذا التدخل مرات عديدة عبر المظاهرات وعبر التصريحات الرسمية التي أدانت توغل القوات التركية إلى الأراضي العراقية، ودعت أنقرة الى وقف إنتهاكاتها المتكررة لسيادة العراق، كما كان المتظاهرون يطلقون نداءات للانسحاب الفوري للقوات التركية من العراق، وقد شكل ذلك علامة أخرى من علامات الفشل لدى السياسة الخارجية التركية لحل هذا الملف سلمياً، وكذلك تغييراً في سلوكها تجاه العراق لصالح إقليم كوردستان [١].

٤-٢-٣ إمكانية الحد من خطر الإرهاب في المنطقة:

رأت تركيا بأن من مصلحتها تعزيز علاقاتها مع كوردستان العراق، وتحديداً عندما توترت علاقاتها مع بغداد، فضلاً عن التوترات الناجمة عن الأزمة السورية وتداعياتها على أمن ومصالح تركيا بالمنطقة، وأعتقدت أن تلك السياسة ربما تؤدي إلى إضعاف قوة الارهاب في سوريا والعراق. ومن هنا، وعلى سبيل المثال، سمحت تركيا لقوات البيشمركة المرور عبر أراضيها الى مدينة (كوباني) الكوردية في شمال سوريا وتحريرها من سيطرة داعش.

ولكن، وفي مستوى آخر للتحليل، نرى بأن عدم الأستقرار الأمني في العراق وسوريا كان قد سهل حركة حزب العمال الكوردستاني في المنطقة، ما إنعكس سلباً على أمن تركيا وفي تدهور الوضع الأمني على الحدود التركية بل وحتى على ضعها الأمني الداخلي. فضلاً عن ذلك، كان لتوسيع داعش سيطرتها على الأراضي العراقية الأثر البارز في زيادة التداعيات والمخاطر الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا والتي عانت منها تركيا كثيراً. وتمثلت هذه المخاطر في تنامي الهجمات الإرهابية والاشتباكات على طول المعابر الحدودية، وشملت كذلك الهجمات على الأراضي التركية وفي العمق التركي، إضافة إلى أعباء أكثر من مليون لاجئ من المواطنين والعسكريين السوريين

[٤٧] Al-Monitor, October 19, 2016. In: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/10/iraq-turkey-boycott-mosul-economy.html

والعراقيين الذين فروا إلى تركيا وقرروا البقاء فيها إلى أجل غير مسمى في غياب وطن مستقر.

إذن، يمكننا القول هنا، بأن البديل الوحيد الذي كان متاحاً أمام تركيا للحفاظ على أمنها القومي، هو قبول الأمر الواقع بالتقارب الأمني مع أقليم كوردستان. فالعلاقات الأمنية بين أربيل وأنقرة والتنسيق العالي بينهم، سيكون كفيلاً بوقف أي تهديد سواء جاء من العراق أو سوريا أو إيران. بعبارة أخرى، أنه كلما كانت العلاقات الأمنية بين أنقرة وحكومة إقليم كوردستان متينة، كلما زادت معها الثقة المتبادلة بينهما، وبالتالي، ستتجسد مخرجاتها لصالح الأستقرار الأمني في تركيا، وفي ضمان تعزيز نفوذها في العراق مقابل نفوذ إيران المتنامي داخل العراق.

وفي الطرف الآخر، ومن نافلة القول، بأن من مصلحة إقليم كوردستان إقامة علاقة قوية مع دولة إقليمية مؤثرة من حيث الجيوبوليتيك كتركيا، لتشكل منفذاً لها على الغرب وتحديداً الولايات المتحدة و روسيا وأوروبا. كما أن قيام تركيا بإقامة علاقات وثيقة مع كردستان العراق إستناداً إلى مصلحة الأمن المتبادل بعد عملية تحرير الموصل، ستمكن تركيا من إقامة منطقة عازلة ضد النفوذ الإيراني، أما اذا لم تستمر تلك العلاقة، فستبقى سيطرة الميليشيات الشيعية على مدينة (تلعفر)، ذات الغالبة التركمانية، مستمرة وقوية، وستشكل منفذاً لإيران لتعزيز نفوذها على الحدود الجنوبية لتركيا، وهذا ماسيؤثر على المصالح الأمنية التركية على المدى الطويل.

إضافة لما تقدم، ونتيجة للعلاقات القوية التي تربط حزب العمال الكوردستاني بالميليشيات الشيعية في العراق وإيران، وتواجد هذه الميليشيات الشيعية بالقرب من أماكن مثل (سنجار)، سيشعل التوترات بين هذه الميليشيات وحكومة إقليم كوردستان، كما سيشجع حزب العمال الكوردستاني، الذي حاول وضع سنجار تحت سيطرته الإدارية ويحصل مقاتلوه في سنجار على دعم مالي من بغداد، الإستمرار في تعزيز تواجده وتقوية قواعده بالمنطقة، الأمر الذي يشكل تهديداً إضافياً لأمن تركيا وسلامة حدودها. كل هذه المعطيات والمتغيرات، كانت السبب وراء فرضية أن إقليم كوردستان

هو الحليف الأفضل لتركيا من أجل ضمان سلامة حدودها وأمنها الداخلي، والعكس صحيح، فيما يتعلق بالأقليم ومصالحه، أيضاً.

من هنا نرى بأن السياسة الخارجية التركية شهدت تغييراً جذرياً تجاه العراق بعدما قامت أنقرة بإقامة شبكة علاقات إقتصادية وأمنية واسعة وقوية مع أربيل، وبالتالي تدهورت العلاقات بين أنقرة وبغداد التي تتصرف، حسب الرؤيا التركية، ضد سيادة وسلامة تركيا الإقليمية. والملاحظ هنا بأن هذه التغييرات في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية تجاه العراق قد تم إقرارها ضمن رؤيا واقعية مرتبطة بالمصالح الأستراتيجية (القومية والأمنية) للدولة التركية، لكنها تضمنت أيضاً تناقضات بين الأهداف الأمنية والاقتصادية في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية تجاه العراق وفي الوسائل التي أستخدمت لتنفيذ تلك الأهداف التي تم إختيارها بمنظور الواقعية السياسية.

٥. نفط إقليم كوردستان وتقييم التغيير في الأهداف الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية:

حسب العديد من الباحثين السياسيين، تعد الأنشطة الإقتصادية على أختلاف مستوياتها وأنواعها أداةً هامة من أدوات التأثير في السياسة الخارجية. وفق هذا الرأي، فإن العلاقات الإقتصادية والتجارية التركية مع دول الجوار الأقليمي ومن ضمنها العراق وإقليم كوردستان، قد شكلت واحدة من أهم محاور السياسة الخارجية التركية الإقليمية، التي تسعى من خلالها تحقيق أهدافها التي رسمتها ضمن إستراتيجتها القومية على الصعيد الخارجي. ويمكن تناول هذه المفردة ضمن عنوانين، هما كالتالي:

٥-١ الطاقة كمتغير هام في السياسة الخارجية التركية:

يشكل قطاع الطاقة ميداناً مهماً من ميادين تحديد طبيعة العلاقات بين تركيا والحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كوردستان. فقد إستثمرت تركيا في هذا القطاع بشكل واسع داخل العراق، وعملت في ميدان تجديد حقول النفط

والاستكشافات في جنوب العراق خلال الفترة الأولى من ٢٠٠٣-٢٠٠٩[١]. حيث تم إبرام العديد من العقود في هذا الميدان، وحصلت تركيا بموجبها على منح تراخيص لشركاتها، مع وعود لمنحها المزيد من الاستثمارات الكبيرة. ومع ذلك، أخفقت الحكومة العراقية في إستغلال هذه العلاقات على نحو يحقق لها فائدة متبادلة في هذا الميدان، وفي الجانب الآخر، دخلت حكومة إقليم كوردستان في نزاع جدي حول تقاسم عائدات تصدير النفط مع بغداد، وبرز ذلك جلياً خلال الفترة الثانية ٢٠٠٩-٢٠١٥.

٥-١-١ الخلاف بين بغداد وأربيل حول ملف الطاقة (النفط):

يمكن القول، بأن التوترات بين بغداد وأربيل حول النفط، كانت قد برزت في بداية فترة عملية إعادة الإعمار بعد الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. كما شكل الخلاف حول هذا الملف من أولى المواضيع الخلافية بين بغداد وإقليم كوردستان في فترة إعداد الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٤ و عام ٢٠٠٥. وفي ظل الضغط الكوردي، شرع نص دستوري، تضمنتها المادة (١١٢) من الدستور، نص على أن "تقوم الحكومة الإتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد.. ألخ. [٢]. لكن مصطلح "الحاضر" في تلك المادة الدستورية، أصبحت مصدراً للجدل بين بغداد وأربيل، حيث كان يفسر بأنه جاء لصالح ضمان مطالب حكومة إقليم كوردستان بإدارة إحتياطيات النفط في الإقليم في المستقبل. وبالتالي، رأى البعض بأن الكورد قد نجحوا في "وضع إطار دستوري حول إدارة نفط الاقليم " [٣] ، وفقاً لمصالحهم الذاتية.

---

[٤٨] Cagaptay, S., and Evans T., op. cit, pp. 20-21.

[٤٩] أنظر: نص المادة في: دستور العراق الدائم ، عام ٢٠٠٥، ص ٢٨. (تحديث: ٢٠١٧/٦/١٧)، متوفر على الموقع الألكتروني التالي:

https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar

[٥٠] Kane, Sean, "Iraq's Oil Politics," *Peaceworks*, United States Institute of Peace Publication، 64 (2010) p. 6.

كما يمكن الإشارة هنا، إلى مرحلة أخرى من الخلاف والتنافس على النفط في إقليم كوردستان بين الحكومتين، والمتمثل في محاولة حكومة إقليم كوردستان، وبشكل أحادي الجانب، صياغة تشريع حول موضوعة الهايدروكربونات. علماً، بأن ممثلون عن الكورد كانوا قد شاركوا في بغداد مع حكومة المالكي في بناء تعاون من أجل صياغة قانون إتحادي للهيادروكربونات. ولكن هذا التعاون شابه الكثير من الخلافات المستمرة. أحدهما تمثل في لجوء حكومة إقليم كوردستان إلى إستخدام اتفاقيات تقاسم الإنتاجProduction Sharing Agreements، (PSAs) ، الموقعة في أيار/مايو ٢٠٠٥ بين الحكومة العراقية و (٣٠) شركة نفطية، كإطار لأستخراج النفط في أراضي الإقليم، لكن ذلك شمل قضية خلافية أخرى متعلقة حول الحق في إستخراج النفط من الأراضي المتنازع عليها في كركوك أيضاً [١]. لكن الكثيرين من أعضاء البرلمان العراقي إعترضوا على ذلك، واعتبروا هذه الاتفاقات شكلاً من أشكال الإستعمار الجديد [٢].

هذه الخلافات، أدت في نهاية المطاف إلى إنسحاب حكومة إقليم كوردستان من المفاوضات مع بغداد. وفي ٩ آب ٢٠٠٧ أصدرت رئاسة إقليم كوردستان القانون (رقم ٢٢) بإسم قانون النفط والغاز لأقليم كوردستان العراق [٣]. وبعد وقت قصير من التوقيع على مشروع القانون، أعلنت حكومة إقليم كوردستان أنها قادرة على تصدير النفط الخام بكميات معقولة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أعلنت حكومة إقليم كوردستان بأنها ستتعاقد، من الآن وصاعداً، بشكل مباشر ومستقل مع شركات النفط العالمية من

---

(٥١) حول هذه الإتفاقيات وعقود التفاهم الموقعة بموجبها، أنظر: عبدالعالي، أمجد صباح، "عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق"، مجلة العلوم الإقتصادية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد ٥، العدد ٢١، حزيران ٢٠٠٨، ص ٨-١٦.

(٥٢) Voller, Yaniv, "Kurdish Oil Politics in Iraq: Contested Sovereignty and Unilateralism", *Middle East Policy*, Vol. XX, No. 1, spring (2013), pp. 70-79.

(٥٣) أنظر: نص القانون في: مجلة وقائع كوردستان، العدد:٧٥، بتاريخ: ٢٠٠٧/١١/١٥. (تحديث: ٢٠١٧/١٢/١١)، متوفر على الموقع الألكتروني التالي:
http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/?p=20984

خلال "إتفاقيات تقاسم الانتاج". وهكذا تم الإتفاق مع العديد من الشركات العالمية للعمل ضمن هذا المجال.

المهم هنا، هو الإشارة إلى أن حكومة إقليم كوردستان كانت قد وقعت بالفعل على هذه العقود قبل المفاوضات مع بغداد. أي أن هذه العقود وقعت ضد إرادة بغداد ودون موافقتها، حسبما صرحت الحكومة العراقية. ومع ذلك، فأن حكومة بغداد وافقت، بعد عام ٢٠١٣، على هذا الاتفاق بأثر رجعي. ومع ذلك، فإن معظم الشركات التي دخلت في إتفاقات مع حكومة إقليم كوردستان، ضمن إطار "إتفاقيات تقاسم الانتاج"، كانت شركات صغيرة أو متوسطة الحجم، ولم تدخل فيها الشركات الكبرى، خوفاً من إعتراض بغداد عليها، رغم وجود جمود في العملية السياسية وخلافات بينها وبين الإقليم [١] .

جدير بالإشارة هنا، إلى أن حكومة إقليم كوردستان أعربت في البداية عن إلتزامها بتقاسم نفطها مع بغداد، لكنها هددت بأن تحتفظ لنفسها بأيرادات من النفط المستخلص، وأعلن القادة الكورد أكثر من مرة إلى أن بغداد غالباً ما تستخدم عائدات النفط ضد مصالح الكورد والأقليم [٢]. ورغم أن هذا التهديد لم ينفذ بالكامل، لكنه يشير إلى أن حكومة إقليم كوردستان إعتبر ذلك حقاً دستورياً لادارة النفط المستخرجة من الأقليم. وفي أكتوبر ٢٠١١، وقعت حكومة إقليم كوردستان عقداً مع شركة (إكسون موبيل)، وكان هذا العقد أكثر إثارة للجدل من العقود السابقة، لأن بموجبه، منحت لشركة إكسون، إثنين من ستة حقول في المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك [٣].

---

[٥٤] Kelly, Michael J., "The Kurdish Regional Constitution within the Framework of the Iraqi Federal Constitution: A Struggle for Sovereignty, Oil, Ethnic Identity, and the Prospects for a Reverse Supremacy Clause", *Penn State Law Review*, Vol. 114, No. 3, (2010), pp. 748-749.

[٥٥] ICG: Iraq and the Kurds: The High-Stakes Hydrocarbons Gambit, *Middle East Report,* 120, April (2012). Accessed in (9/10/2017). Available Online at: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-and-kurds-high-stakes-hydrocarbons-gambit

[٥٦] Reuters, November 10, 2012. In: https://www.reuters.com/article/idUSLA726993

٥-١-٢ محاولة تركيا الأستثمار في ملف الطاقة (النفط):

إستمر الخلاف والنزاع بين أربيل وبغداد بسبب إستمرار الأقليم تصدير النفط وتطوير الحقول النفطية الجديدة المكتشفة في الإقليم بصورة مستقلة عن بغداد. وكانت الشركات التركية، من بين الشركات الدولية التي أستثمرت في حقول النفط الكوردية. وتشير التقديرات إلى أنه، إلى جانب ٤ مليارات برميل من النفط المثبت، يمتلك الإقليم ٤٥ مليار برميل من الاحتياطيات غير المثبتة، وكذلك ما يصل إلى حدود ٣٥-٣٥ تريليون مكعب قدم من إحتياطيات الغاز [١] .

وفي عام ٢٠١٣، قامت الشركات التركية ببناء خط أنابيب إقليم كوردستان من خط أنابيب كركوك – يومورتاليك إلى تركيا. حيث كان الإقليم ومنذ أواخر عام ٢٠٠٩ يرسل عادة حوالي ١٠٠.٠٠٠ برميل يومياً عبر خط أنابيب كركوك – يومورتاليك [٢]. بالإضافة إلى ذلك، أشارت بعض المصادر إلى أن أربيل بدأت رسمياً في عام ٢٠١٣ بيع حوالي ٢٠, ٠٠٠ برميل من النفط يومياً لتركيا عبر شاحنات نقل النفط [٣]، كما أن خط أنابيب النفط الجديد في إقليم كوردستان "مستقل" الذي بدأ العمل فيه في بداية 2014، يرسل يومياً نحو ٤٠٠.٠٠٠ برميل من النفط الكوردي إلى تركيا [٤] .

يمكن الإشارة هنا، إلى أن آخر محاولة للتوصل إلى إتفاق بين بغداد وأربيل كان في ديسمبر ٢٠١٤. حيث وافق الطرفين على قيام الكورد بتسليم ٥٥٠ ألف برميل نفط

---

[٥٧] Paasche, Till. F. and Mansurberg, H., "Kurdistan Regional Government–Turkish energy relations: a complex partnership", *Eurasian Geography and Economics*, Vol. 55, Issue 2, (2014), pp. 111–132. Accessed in (20/8/2017). Available Online at: https://doi.org/10.1080/15387216.2014.942339

[٥٨] Kardas, Saban, "The Kurdistan Regional Government Launches Oil Exports through Turkey", *Eurasia Daily Monitor*, Vol. 6, No. 105 (2009). Accessed in (13/10/2017). Available Online at: https://jamestown.org/program/the-kurdistan-regional-government-launches-oil-exports-through-turkey/

[٥٩] Pamuk, H., Defiant Kurds to truck more crude to Turkey-Genel. Reuters, January 9 (2013). Accessed in (18/112/2017). Available Online at: http://www.reuters.com/article/2013/01/09/iraqturkeyoil-idUSL5E9C936R20130109.

[٦٠] International Energy Administration, USA, Country Analysis Brief: Turkey, 2015. Accessed in (20/10/2017). Available Online at: https://www.connaissancedesenergies.org/sites/default/files/pdf-pt-vue/turkey.pdf

كل يوم الى شركة النفط العراقية (سومو)، وفي المقابل، سيحصلون على ١٧٪ من الميزانية العامة في العراق [١]. غير أن الاتفاق لم ينفذ إلا جزئياً من كلا الطرفين، خاصة وأن حكومة إقليم كوردستان قامت ببيع النفط حسب الأتفاق من خلال شركة النفط العراقية (سومو)، لكن بغداد لم تف بالتزاماتها تجاه الإقليم حسب الاتفاق [٢]. وهكذا إستمر الخلاف بين الطرفين دون الوصول إلى حل نهائي لهذه المسألة.

٥-٢ تقييم التغيير في الأهداف الاقتصادية في السياسة التركية:

تشير بعض المصادر المعنية بالعلاقات التركية- العراقية، إلى أن التغييرات في الأهداف الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإقليم كوردستان تحديداً، كانت غايتها كسب المزيد من الفوائد المادية. فتركيا هي أكبر شريك تجاري لكوردستان، ولها مئات من الشركات العاملة داخل مدن كوردستان. وفي عام ٢٠١١، كان هناك نحو ٤٣٠ شركة مسجلة في إقليم كردستان العراق، بزيادة بلغت ٣٠% عن العام السابق، وهو ما يمثل أكثر من نصف ٥٥% عدد الشركات الأجنبية المسجلة لدى حكومة إقليم كوردستان، كما إزدادت وبشكل ملحوظ قيمة التبادل التجاري بين الطرفين[٣]. ولكننا، وضمن تحليل موضوعي حول تقييم هذه المكاسب

---

[٦١] Salih, M. A., Iraqi-Kurdish oil deal is slipping away, *Al-Jazeera Online*, (2015). Accessed in (2/12/2017). Available Online at:
http://www.aljazeera.com/news/2015/02/iraqi-kurdishoil-dealslipping-150219054908938. Html 39.

[٦٢] Salih, M. A., Erbil-Baghdad oil relations swing between deals, no deal. Al-Monitor On-line, (2015). Accessed in (2/12/2017). Available Online at:
http://www.almonitor.com/pulse/originals/2015/07/iraq-oil-kirkuk-krg-somo-kurdish.html

[٦٣] فقد إستطاعت حكومة الإقليم من أن تجذب حوالي ١٦.٢ مليار دولار كإستثمارات على مدار خمس سنوات، ومن خلال تطوير العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان، فإن إقليم كوردستان يرغب في تطوير القوة الناعمة في المنطقة، ولتحويل أعدائها إلى أصدقاء. ويقدر حجم التبادل التجاري مع تركيا بحوالي ١٢ مليارات دولار أو أكثر حسب بعض المصادر. أنظر: مصطفى، هفال، "العلاقات الإقتصادية بين تركيا وجنوب كردستان"، مركز روز آفا للدراسات ألاستراتيجية، ٢٨ -٢-٢٠١٧. (تحديث: ٢٠١٧/١١/٨)، نتوفر على الموقع الألكتروني التالي: http://www.nrlsonline.org/home/2017/02/28

والأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها من ورائها، نجد بأن هناك أسباباً أخرى كانت وراء هذا التغيير في السياسة التركية تجاه العراق في الميدان الإقتصادي، ويمكننا إجمالها بما يلي:

أولاً: صحيح أن الجزء الأكبر من إحتياطيات العراق النفطية تقع في الجنوب، وأن العراق يمتلك خمسة حقول عملاقة في الجنوب، وهي تشكل حوالي ٦٠٪ من إجمالي إحتياطيات النفط المؤكدة في البلاد، ولكن أغلب تلك المناطق تسيطر عليها الميليشيات الموالية لإيران، وبالتالي فإن تركيا لم تستطع الإحتفاظ بعقودها النفطية في تلك المناطق من العراق. أما فيما يتعلق الأمر بنفط كوردستان العراق، ورغم أنها تشكل جزءاً صغيراً من الأحتياطيات النفطية في البلاد (حيث تشير التقديرات إلى أن ١٧٪ من إحتياطي النفط في شمال العراق، توجد في كركوك والموصل وخانقين)، إلاّ أنها توجد في مناطق قريبة من الحدود التركية، أي أنها خارج نطاق سيطرة الميليشيات الموالية لإيران، ومن هنا تكمن أهميتها بالنسبة لتركيا. فالسيطرة على هذه الحقول وما تحتويه من إحتياطات نفطية، هي مصدر الخلاف بين الكورد وغير الكورد في المنطقة حالياً، وستبقى كذلك في المستقبل. وقد أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن إقليم كوردستان العراق يمتلك إحتياطي يبلغ حوالي ٤ مليارات برميل [١]. لكن تقديرات حكومة إقليم كوردستان تشير إلى أكثر من ذلك، وتقدر أنها تمتلك حوالي ٤٥ مليار برميل، لكن لم يتم التحقق من هذا الرقم من جهة مستقلة، ومن المحتمل أن يتضمن هذا الرقم بعض الموارد النفطية في المناطق المتنازع عليها، وخاصة كركوك.

ثانياً: السبب الآخر، وحسب تحليلنا، يكمن في محاولة تركيا إستخدام هذا الملف الإقتصادي (الطاقة) كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية وأمنية ضمن إستراتيجتها الجديدة،

[٦٤] US Energy Information Administration (UIA), Report on Energy Sector in Iraq, April 28, (2016). Accessed in (1/12/2017). Available Online at: http://themilliondollarway.blogspot.com/2016/04/eias-update-on-iraq-april-28-2016.html.

التي أشرنا إليها سابقاً، تجاه العراق [١]. فعلى المستوى السياسي، تعد مشاركة تركيا بشكل كبير في قطاع النفط في إقليم كوردستان، وسيلة لتوسيع الوجود التركي في جزء كبير من مناطق النفط العراقي، وبالنتيجة تعزيز نفوذها السياسي في العراق ككل. وفي الطرف الآخر، تعد هذه العلاقات مع تركيا مكسباً لحكومة إقليم كوردستان من ناحية توسيع قدرتها على تنويع صادراتها النفطية، كما تجعلها أقل إعتماداً على إستهلاك النفط العراقي [٢]، وأكثر حرية في حركتها السياسية ونشاطها على الصعيدين الداخلي والخارجي في آن واحد، والتي كانت وراء تصريحات بغداد المتكررة والمعبرة عن إستيائها من العلاقات النفطية بين أنقرة وأربيل. فمنذ صيف عام ٢٠٠٩، كانت بغداد تصرح بأن أربيل لا يمكن لها أن تمنح عقود لشركات النفط دون موافقتها، كما إعترضت مراراً على الصادرات المستقلة للنفط من قبل أربيل، معتبرة أن ثروات العراق من النفط يجب أن تدار وتوجه من المركز، وفقاً لما ذكره الدستور، ويتم إعادة توزيع مواردها على المستوى الاتحادي كلل.

لكن بالتحليل الأخير لكل ما تقدم، وعلى المستوى السياسي، نقول، إن مساعدة تركيا في تصدير نفط إقليم كوردستان، شكلت قوة إضافية لتركيا، في محاولتها تعزيز نفوذها كمنافس لإيران في العراق والمنطقة ككل [٣] . وفي ذات الوقت، إن إهتمام تركيا المتزايد بقطاع الطاقة داخل كوردستان العراق يمكن إعتباره في صالح الإقليم، كونه يشكل حماية للإقليم من الضغط المتزايد التي تواجهه من قبل بغداد، ليس في ملف الطاقة وحدها، ولكن في ملفات خلافية أخرى لازالت عالقة بين المركز والإقليم.

---

[٦٥] عادة ما تجأ الدول لتحقيق أهدافها إلى توظيف العديد من الأدوات المتباينة التي تتناسب مقدراتها وبالشكل الذي يجعل من حركتها الخارجية حركة مؤثرة وفاعلة، خدمة للهف المطلوب. أنظر:الرمضاني، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١)، ص ٣١٤.

[٦٦] **Cagaptay, S., and Evans T., op. cit, p. 13.**

[٦٧] **Abdou, Ahmed, Shifting Turkish foreign policy after the Syrian Crisis in 2011, Neo-classical Realism Theory Gives a Better Analysis of the Turkish threat toward Syria, (Saarbrücken: Lambert Academic Publishing; LAP, 2014), p. 6.**

ثالثاً: إذا كان ما تقدم يخص الجانب السياسي في تقييم التغيير في الأهداف الإقتصادية للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإقليم كوردستان، فان الجانب الأمني يعد هو الآخر، من العوامل الهامة في تحليل وتقييم أسباب التغيير هذه. حيث رأى صانع القرار السياسي التركي أن الوضع الأمني في العراق غير مستقر، والنفوذ الإيراني في العراق في تنامي وتوسع، وبالتالي، أن أية فرص إقتصادية وتجارية بين تركيا والعراق يمكن أن تكون غير مستقرة وقصيرة الأجل أيضاً. ولهذا إرتأت تركيا بأن عليها أن تسعى إلى تعزيز وجودها الاقتصادي على المدى الطويل في سوق كوردستان، بسبب الأستقرار الأمني والازدهار الإقتصادي الذي تشهده، وعليها أن تمارس دوراً أكثر أيجابية في تعاملها وعلاقاتها مع إقليم كوردستان، من أجل مزيد من التطور والإستقرار في المنطقة ككل. وهذا ما عبر عنه، على سبيل المثال، أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا السابق، بقوله "أن المصالح الاستراتيجية التركية تكمن في السلام والاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة. فتركيا في موقع فريد من نوعه من الناحية الجيوسياسية، في وسط أفرو–أوراسيا، وهذه الجغرافيا الشاسعة مجاورة للمناطق المعرضة للأزمات مثل: الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، كما أنهاتحمل إمكانات كبيرة في التنمية والازدهار، التي توقفت حتى الآن بسبب المشاكل الأمنية. أي أن أية أزمة في هذه المناطق، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، ستكون لها تداعيات مباشرة على أمن ومصالح تركيا تحديداً والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وبالتالي، فأن الاستقرار في هذه المناطق هو في مصلحة تركيا" [١].

عليه، يرى الباحثان، بأن تركيا لم تعتمد إعتماداً كبيراً على أو تتعاون مع بغداد في قطاع النفط لأن الثقة مفقودة وضعيفة بين الطرفين. فالرأى العام التركي فقد الثقة بالعراق وحكومته، بعد ظهور تقارير تؤكد سماح بغداد للقوات الأيرانية بالتوغل في

[٦٨] Interview by: Mr. Ahmet Davutoglu, puplished in: AUC Cairo Review (Egypt on 12March 2012, Accessed in (2/12/2017). Available online at: http://www.mfa.gov.tr/interview-by-mr_-ahmet-davuto%C4%9Flu-published-in-auc-cairo-review-_egypt_-on-12-march-2012.en.mfa

العراق بأسم الحشد الشعبي لمقاتلة تنظيم داعش في الموصل. بالمقابل فقد الرأي العام العراقي الثقة بتركيا بعد ظهور تقارير تؤكد وجود علاقات سرية بينها وبين تنظيم داعش، وهذا ما أدى إلى تنامي مشاعر الأستياء لدى الطرفين تجاه بعضهما البعض.

هنا يمكننا القول، بأن تركيا تعد العلاقات النفطية مع حكومة بغداد غير مجدية كثيراً، والفوائد المرجوة منها قد لا تكون في مصلحتها في حساب طويل الأجل، بينما توجد هناك ثقة متبادلة بين تركيا وأربيل، دفعتهما لتطوير علاقتهما الإقتصادية والتجارية. فبعد الحرب مع داعش عام ٢٠١٤، قطعت بغداد الميزانية عن كوردستان، وهذا ما أدى الى زيادة الضغوط على أربيل لتصدير النفط مباشرة، خاصة وأنها كانت بحاجة لتمويل الحرب المكلفة ضد داعش، بالإضافة إلى تكلفة إعانة ما يقرب من مليوني لاجئ سوري والعراقيين الذين نزحوا إلى كوردستان، كل ذلك شكل عبئاً إقتصادياً كبيراً على الاقليم، وهذا ما دفعها لأن تتعامل مع تركيا بشكل مباشر وتطور علاقاتها معها [١].

لكن هذا الوضع يمكن أن يتغير، خاصة إذا ما تمكنت الحكومة العراقية وبالتعاون مع إيران هزيمة داعش بالكامل، وبالتالي السيطرة على الوضع الأمني، وهذا ما سيؤدي إلى مزيد من الضغط على حكومة إقليم كوردستان بشأن التنسيق مع بغداد في قطاع النفط، وحتى تقديم بعض التنازلات السياسية، ما قد تدفع الميليشيات الموالية لطهران السعي للسيطرة على حقول النفط في المناطق المتنازع عليها خاصة في كركوك، وهذا يعني أن العلاقات النفطية التركية مع حكومة إقليم كوردستان والفوائد المرجوة منها، سوف تصبح في خطر، وقد لا تكون ذات فائدة كبيرة في حساب طويل الأجل.

ويرى الباحثان بأن هذه الإستنتاجات في التحليل قد تحققت صحتها إلى حد بعيد بعد الأحداث الأخيرة التي تلت عملية الإستفتاء في إقليم كوردستان في (٢٥ سبتمبر ٢٠١٧). وبالإمكان تضمين الخطوط العامة لمسارات حركة السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإقليم كوردستان في المستقبل، على ضوء التطورات الأخيرة التي تلت

---

[٦٩] Osgood, Patrick (et al), "K.R.G. Slashes Payroll to Stave Off Budget Collapse," *Iraq Oil Report*, February 4, 2016. Accessed in (7/4/ 2016). Available online at: http://www.iraqoilreport.com/news/krg-slashes-payroll-stave-off-budget-collapse-17923/

قضية الإستفتاء في إقليم كوردستان العراق مؤخراً، والتداعيات التي رافقتها وتلتها ولا تزال مستمرة لحد وقتنا هذا، ضمن بحث مستقل يأتي كتكملة للتحليل الذي ضمناه بحثنا هذا.

وفي التحليل النهائي يمكننا الإشارة إلى أن السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع دول الجوار، وخاصة العراق وسوريا، قد أتسمت بكثير من البراغماتية والواقعية السياسية. وهذا ما تبين بشكل واضح عندما قامت بتقديم مصالحها الاقتصادية والأمنية الآنية على مصالحها السياسية الأساسية والمبادئ التي أعلنتها ضمن إستراتيجتها القائمة على تبني سياسة خارجية جديدة تقوم على التعاون وحل المشكلات مع محيطها الخارجي الأقليمي. ولهذا وقعت سياستها الخارجية بالكثير من التناقض وعدم الثبات، وخسرت الكثير من ما كانت قد خططت له في هذه الإستراتيجية، وبالمقدمة منها، تعزيز مكانتها الإقليمية ونفوذها بمواجهة النفوذ الأيراني في العراق وفي المنطقة ككل.

كذلك تبين بأن هذا التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وسوريا كذلك، وبالمحصلة النهائية، لم يكن في صالحها وفق ما كانت قد خططت له في إستراتيجيتها الجديدة تجاه المنطقة ودول الجوار تحديداً، بل خلقت لها الكثير من المصاعب والمشاكل داخلياً وخارجياً، والتي تعد بالنتيجة فشلاً في تحقيق الأهداف التي سعت إليها في هذا النهج التغييري الذي تبنته بعد عام ٢٠٠٣ في سياستها الخارجية تجاه دول الجوار والمنطقة ككل. هكذا، يمكننا القول، بأننا قد تمكنا من أختبار فرضية البحث من خلال جملة الأستناجات التي توصل إليه البحث، في تحليلاته الخاصة في ثنايا البحث، حول طبيعة وأسباب التغيير في السياسة الخارجية العراقية تجاه العراق للفترة المحددة في البحث.

٦. الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكننا إيراد بعض الإستنتاجات، فضلاً عن بعض التوصيات المفيدة، وكما يلي:

٦-١ الإستنتاجات:

١. تعتبر تركيا الطرف الإقليمي الأساسي الذي بإمكانه أن يلعب دوراً هاماً في الحفاظ على النظام والأمن الإقليمي في المنطقة. حيث بدأت تركيا تقبل بكثير من الملفات التي كانت تعتبرها خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها. فقد تسببت جملة من التحديات الأمنية والإقتصادية المستجدة في تهديد أهداف تركيا الخارجية، دفعت أنقرة إلى إعادة تنظيم سياساتها في ضوء التطورات الإقليمية، حيث كشفت هذه البيئة السياسية الجديدة عن الحاجة الملحة إلى قيام تركيا بالتحول من إستخدام القوة الصلبة إلى القوة الناعمة، أي تقديم مصالحها الاقتصادية والأمنية الآنية على مبادئها السياسية والإستراتيجية بعيدة المدى.

٢. شهدت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وكوردستان العراق تجربة واسعة من التغييرات التي إتسمت بالواقعية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥. وقد شملت السياسة الخارجية الجديدة في تركيا أبعاداً مختلفة تتراوح بين المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية، بعدما تبيّن صعوبة تطبيق سياسة المبادئ في حال عدم وجود القوة الاقتصادية والأمنية الكافية لحماية هذه المبادئ. وبالتالي، شكلت العلاقة مع إقليم كوردستان، واحدة من العوامل الهامة والأساسية في رسم طبيعة العلاقة بين تركيا والعراق، وهكذا، ركزت تركيا في مواقفها تجاه العراق على تغيير الوسائل والأهداف، وجرت تلك التغييرات تدريجياً وببطء في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥.

٣. أظهر الإطار التحليلي للبحث بأن البيئة المتغيرة في المنطقة، ولاسيما في العراق وسوريا والأزمات العميقة والمتتالية التي شهدتها، كانت لها الدور الرئيسي في طبيعة التغييرات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية تجاه العراق. وفي الواقع، فأن هذه الأزمات النابعة من محيطها الأقليمي والتهديدات التي واجهتها تركيا بسببها، كانت وراء التغيير في مواقف وحسابات قادة حزب العدالة والتنمية، والذي إنعكس بالنتيجة على السياسة الخارجية التركية والمتجسد بالتغيير في البرنامج والتغيير في الهدف /المشكلة أيضاَ.

٤. توصل البحث إلى أن هناك بعض العوامل الأساسية، نتجت عن الأوضاع المتغيرة من داخل العراق للفترة ٢٠٠٣–٢٠١٥، كانت وراء هذا التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق خلال المدة المذكورة أعلاه، وهي تتجسد أساساً، في إخفاق الحكومة المركزية العراقية في السيطرة على الملف الأمني وبما يمنع أو يحد من تدخل إيران المتزايد والمباشر في الشأن العراقي، وكذلك تنامي فرص الحصول على مكاسب مادية كبيرة من خلال تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية مع حكومة إقليم كوردستان، وخاصة في مجال الطاقة.

٥. أظهر البحث، بأن ليس هناك إستراتيجية متماسكة وطويلة الأجل لدى حزب العدالة والتنمية تجاه العراق خلال تلك الفترة، وهذا ما أثبتته التغييرات غير الدقيقة والموضوعية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، والتي بدت متناقضة ومتقلبة وتراوحت صعوداً وهبوطاً بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والأجتماعية والأمنية في الفترة ٢٠٠٣–٢٠١٥، هذا ما جاء بالنهاية على حساب مصالحها وإستراتيجتها في العراق، وخاصة فيما يتعلق بسعيها للحد من النفوذ الأيراني في العراق، وخسرت تركيا نتيجة ذلك الكثير من مكانتها ووزنها كقوة إقليمية كبرى في المنطقة.

٦. وكإستنتاج نهائي، أثبت البحث بأن السياسة الخارجية التركية قد فشلت إلى حد كبير في تحقيق الأهداف التي أعلنتها ضمن الإستراتيجية الجديدة التي تبناها حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٣، والتي قامت على (صفر المشاكل مع الجيران) سواء في سوريا أو في العراق أو في مواجهة إيران أو في المنطقة ككل. وتحولت إلى (صفر جيران مع كثير من المشاكل بينهم). وهذا كله، إنعكس بوضوح على موقفها ووضعها ودورها وسعيها لتكون قوة إقليمة أولى في المنطقة في مواجهة النفوذ والدور الإيراني المتنامي.

٦–٢ التوصيات:

من المفيد أن نورد هنا بعض التوصيات، وهي على شكل مقترحات نراها ضرورية لصانع القرار السياسي في كل من تركيا والعراق والإقليم، لناحية كيفية التعامل مع ما

نتج عن السياسة التركية من آثار وتداعيات سلبية، حتى يمكن تفاديها حاضراً وفي المستقبل كذلك، وهي كالأتي:

١. يقترح الباحثان، بضرورة أن تقوم تركيا بمراجعة شاملة لسياساتها تجاه المنطقة وتحديداً سوريا والعراق، خاصة بعد الفشل التي منيت بها سياستها الخارجية في المنطقة في الفترة السابقة، وأن تبدأ بتبني إستراتيجية أكثر واقعية وعقلانية وموضوعية حماية لمصالحها الأساسية وحفاظاً على وحدة وإستقرار دول المنطقة والتي تنعكس طبيعتها السلبية أو الأيجابية على أمن وإستقرار تركيا بالنتيجة.

٢. صحيح أن التغيير سمة من سمات السياسات الخارجية للدول، لكن هذا التغيير يجب أن يصب في صالح صانعيها ودولها وبما يحقق لها مكاسب وفوائد وليس خسائر ومصاعب ومشاكل، ومن هنا، نرى بأن على تركيا أن تنظر إلى مصالح دول وشعوب المنطقة وتأخذها بنظر الإعتبار ومن منطلق المصالح المشتركة، لا من منطلق القوة وأحلام الهيمنة المستندة إلى عقد وإعتبارات تأريخية سابقة (العثمنة).

٣. على صانع القرار السياسي في العراق إدراك المتغيرات الجديدة الداخلية وفي كامل المنطقة والتعامل مع دول الجوار بما فيها تركيا وإيران من منطلق المصالح المتبادلة ومبدأ التوازن والتعاون المشترك في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة ككل، والإبتعاد عن سياسة المحاور والتكتلات على أساس عقيدي أو طائفي حفاظاً على مصالح وأمن وإستقرار ووحدة العراق بكل أطيافه ومكوناته ومناطقه.

٤. وفيما يخص إقليم كوردستان، نرى بأنه من الضروري أن يصار إلى إعادة نظر لمجمل السياسات التي تبنتها سابقاً، سواء مع الحكومة المركزية في العراق أو مع جيرانها الأتراك والأيرانيين، واللجوء إلى تبني سياسة أكثر واقعية مع كل هذه الأطراف، لإقامة تفاهمات حول مجمل المشاكل التي تواجههم، وبما يسهم في النهاية في إقناعها وطمأنتها بأن قيام كيان كوردي مستقل في شمال العراق الآن أو في المستقبل، سيكون عنصر أمن وإستقرار لكامل المنطقة وتحديداً لهذه الدول الجارة، وليس تهديداً لها.

٥. في ظل الضغوطات الدولية والتحديات الأقليمية والمشاكل الداخلية التي تعاني منها تركيا، يجب أن يدرك صناع القرار والساسة الأتراك، بأنهم لن يتمكنوا ولوحدهم

ووفقاً لمصالحهم الخاصة فقط من إدارة المنطقة وتجنب مخاطر أزماتها دون إشراك الأطراف الأخرى والتسيق معها والإعتراف بمصالحها أيضاً، ومنها العراق، وتحديداً، إقليم كوردستان العراق، والنظر إلى تطلعات شعبها بكثير من الموضوعية وبعد النظر والعقلانية.

٦. من أجل تحقيق ما تقدم، وكبداية لحركة سياسية ونشاط أوسع وأكبر، نرى بأن يصار إلى عقد مؤتمر إقليمي لكل دول المنطقة وبحضور دولي، ومشاركة صناع القرار والهيئات الأكاديمية والشعبية لكل هذه الدول، من أجل وضع إستراتيجية متعددة الأبعاد والمستويات لأعادة رسم وصياغة سياسات وأطر وهياكل تنسيقية جديدة تسهم في حل المشاكل ومواجهة التهديدات التي تزخر بها المنطقة، ووفق مبادئ المصلحة المشتركة وعلاقات حسن الجوار والتراث والتأريخ المشترك، حفاظاً على الحاضر وضماناً للمستقبل.